الاحتجاج
الحريات اولا

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

العدد (2071) السنة الثامنة -الاربعاء (16) اذار 2011

عدسة :ادهم يوسف

مازالت قوانين مجلس قيادة الثورة المنحل تفعل فعلها

مصطفى محمد غريب

ثمة أمور مبهمة لا تصدق وبالضد من المجتمع باقية على حالها دون تغيير كان المفروض التخلص منها كالقوانين التي صدرت من مجلس قيادة الثورة المنحل حيث لم يجر إلغاؤها أو تغييرها لتتماشى مع الأوضاع التي استجدت بعد سقوط هذا النظام، هذه القوانين القرقوشية الوضعية هي من صنع البشر وليست كقوانين الطبيعة والمجتمع الموضوعية التي لم يضعها البشر وتواجدت خارج إرادتهم وتعمل مستقلة عن هذه الإرادة أو وعيهم، وقوانين البعث صدامي وضعت بجرة قلم كما قال صدام حينها وهو يستطيع أن يمسحها متى شاء حتى لو كان بالحلم، والى هذه اللحظة لا نفهم ـ لماذا بقت هذه القوانين تتحكم في المجتمع ولم تتغير أو تلغى؟ والعلّة في القضية أن عدداً غير قليل في مجالس المحافظات بما فيهم وزراء يطبقون أو يتعكزون عليها بالضد من مصلحة المواطنين والعاملين ومنظمات المجتمع المدني ونعطي مثالاً عن الخلافات التي حدثت بين النقابات وبين وزير النفط السابق ومسؤولين كبار في الوزارة حول التنظيم النقابي في قطاع الدولة حيث تحجج الوزير بلا قانونية وجود التنظيم النقابي وتأسيس اللجان النقابية في قطاع النفط وتعكز على قانون رقم (١٥٠ عام ١٩٨٧) الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل الذي ألغى التنظيم النقابي في قطاع الدولة واعتبر العمال موظفين حسب ما جاء في القرار واعتمد وزير النفط وغيره من المسؤولين على هذا القرار المجحف الذي كان في حينها وما زال من ألد أعداء الحركة النقابية وتنظيمها النقابي في قطاع الدولة والمختلط وعانى منه عشرات الآلاف من العمال وألغيت حقوقهم تحت مقولة القائد الملهم لماذا موظف وليس عاملاً!! " على الأقل إذا راح العامل يخطب وحدة للزواج حتى لا يخجل يقول أنا موظف... الخ " وفي حينها نظمت احتجاجات كثيرة وأرسلت مذكرات إلى منظمة لجنة الحقوق والحريات النقابية في منظمة العمل الدولية والعربية واتحادات عالمية وعربية من بينها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أدين فيها إلغاء التنظيم النقابي، كما أن كامل الزيدي رئيس مجلس محافظة بغداد وثلة أخرى من مجلسه اتخذ من قرار رقم (٨٢ لسنة ١٩٩٤) الصادر من مجلس قيادة الثورة الذي سُميّ " بالحملة الإيمانية " سبباً وحجة مخالفة الدين الإسلامي مطبقاً الحملة الإيمانية الصدامية لإغلاق النوادي ومحال بيع المشروبات الكحولية التي يمتلكها البعض من الإخوة المسيحيين، لكنه تجاوز أكثر على ذلك القرار السيئ الصيت فقام بإغلاق نادي الأدباء وحتى مداهمته في (١٧ / ١ / ٢٠١١) من قبل قوة أمنية عائدة لمركز شرطة المسعدون فباءوا بالفشل حيث لم يجدوا أي شيء ، ثم تجاوزه على جمعية أكد الثقافية العائدة للأخوة الكلدان وبعثرة محتويات مقر الجمعية، وبعد تظاهرة الجمعة والتظاهرات والاحتجاجات التي قبلها والسخط المنقطع النظير بين المثقفين والمواطنين ضد إجـراءات مجلس المحافظة أصـدرت محافظة بغداد،الثلاثاء (٢٠١١/٣/١) أعماماً إلى الشرطة بمنع مداهمة النوادي الاجتماعية والاتحادات الأدبية والفنية وبررت المداهمات والتجاوزات غير القانونية السابقة على لسان محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق بأنها كانت دون علم المحافظة مما يُظهر مجلس محافظة بغداد ورئيسه كامل الزيدي يكيلون بمكيالين، ولم يقتصر الأمر على هذين القرارين بل هناك العديد من القوانين والقرارات المعوقة والتي تعتبر غير طبيعية لكنها كانت تمثل النهج العنفي الإرهابي المسلط على رقاب الشعب، وفي هذه الحالة وبعد مرور سنين ضاق البعض بها وطالب الكثير من العراقيين بضرورة التغيير والإلغاء وما تصريح مجلس محافظة بغداد الذي تعكز سابقا على بعضها إلا اعتراف ضمني بالأخطاء التي ارتكبوها ويعد اعترافا وبعظمة لسانهم " قوانين مجلس قيادة الثورة شلت عملنا " إلا دليل على ما ذكرناه في السابق عن هذه القوانين التي تعيق ليس عمل الوزارات والدوائر فحسب بل حتى العاملين وفيها الكثير من الإجحاف والتجاوز على منظمات المجتمع المدني، ومن غير المفهوم ألا لا تعير الحكومات العراقية المتعاقبة أهمية لهذه القوانين التي مازالت سارية المفعول في الكثير من وزارات ودوائر الدولة ففي الوقت الذي يجري الحديث عن اللامركزية الإدارية نلاحظ تطبيقها الذي يتعارض مع هذا التوجه لا بل يعرقله ويعرقل حتى المشاريع المزمع إنجازها وبخاصة وجود عقليات بهلوانية ترى فقط لونين (اسود أو ابيض) بدون الانتباه الى أن هناك ألوانا مختلفة وما نعنيه من تصرفات مجلس محافظة بغداد ورئيسه كامل الزيدي ومجالس المحافظات الأخرى، فإذا كانت قوانين صدام القرقوشية تعرق وتشل العمل وتأخره

ـ لماذا لا يجري إلغاؤها ووضع قوانين حضارية تتماشى مع التطورات التي حدثت وتحدث في البلاد؟

اعتقد انه سؤالٍ عادي وطبيعي وغير معقد! والجواب عليه سهل جداً وهو أن اللجنة القانونية في البرلمان السابق ومجلس النواب الأسبق والسابق كان ينتظر معجزة سياسية بالاتفاق بين شيوخ المحاصصة ليقوم بتشريع قوانين جديدة تصب في مصلحة الشعب ومنها تعديل قانون الانتخابات المجحف بقانون انتخابات عادل وقوانين للعمل والضمان الاجتماعي وقانون الأحوال الشخصية وقانون الأحزاب وقانون الجنسية وقانون لحماية الصحافيين وغيرها من القوانين ولا نعرف كيف سيحل هذا الإشكال المطلسم.

ـ هل تنتظر اللجنة القانونية والبرلمان الحالي معجزة سياسية جديدة واتفاق بين الأخوة الشيوخ لاختزال الوقت ليكون في مصلحة البلاد ؟

ـ أم أن هذه القوانين وغيرها ستؤجل إلى دورات قادمة وتبقى المشاكل معلقة بدون حل؟ "وهو وما يخدم مصلحة الشعب والوطن!! "

لقد أظهرت مظاهرات الجمعة (٢٠١١/٢/٢٥) بما لا يقبل الجدل ضرورة ملاحقة الفساد ومظاهر سلبية منتشرة كداء "السفلس" وتفاوتا بين المفهوم الحضاري للمجتمع المدني وبين مفهوم متخلف يرى في نفسه الصواب والعدل والحقيقة ولا يسمح بها عند الآخرين، وهذا يحتاج تشريع قوانين جديدة وإلغاء القديمة التي تقف بالضد من الحريات المدنية ومصالح المواطنين وبخاصة تلك القوانين التي أصدرها مجلس قيادة الثورة المنحل التي ما زال البعض يتعكز عليها بحجة عدم وجود قوانين بديلة، وإذا ما جرت متابعة عدد القوانين والقرارات التي صدرت في عهد النظام السابق حيث بلغت (١٣٥٠٠) قرار فسوف يجد إي خلل صنعته هذه القرارات في النظام التشريعي والقانوني باعتبارها أساساً ليست تشريعية صادرة من مؤسسة تشريعية بل هي قرارات فوقية تخدم المصالح الضيقة للنظام السابق، ومن هذا المنطلق الإسراع في اتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية للتخلص من هذا الإرث الثقيل الذي يقف حائلاً أمام تطور المجتمع المدني وتحقيق اللامركزية في عمل مجالس المحافظات وكي لا يتعكز عليه البعض بالضد من التطورات اللاحقة التي بالتأكيد سوف تساهم في تطوير العملية الديمقراطية وتحقيق العدالة بدلاً من المنع والضغوطات بحجج مختلفة من بينها إفشال بناء الدولة المدنية الديمقراطية والتخلص من الخلط المتناقض الذي يستغله البعض لأسلمة المجتمع بالقوة وبواسطة آراء وأفكار قلة من المهيمنين على القرارات السياسية المخلوطة بالفهم الديني الذي يعيق عملية التطور والسير نحو التقدم بسبب تناقضهما في الكثير من مرافق الحياة وفي مقدمتها تشريع وسن القوانين الوضعية.

هل بدأ تاريخ جديد لعالمنا العربي؟

أ.د. سيّار الجَميل

لا تسل عنا ولا كيف لقانا.. واسأل التاريخ عنّا والزمانا
في صباح الشرق عدنا أمة.. مثلما كنا على الدنيا وكانا
الشاعر محمود حسن إسماعيل (رحمه الله)

نعم.. بدأ تاريخ جديد لعالمنا العربي مذ انشدّت من جديد، الأسماع والأبصار العربية بقوة إلى «قلب الأمة» النابض بالحياة كما أعيد وصفه من جديد ، والعالم كله يرقب لأول مرة هذه الملايين العربية، وهي ترقب وتتابع سلسلة التغييرات التي طال موعدها، وتأخر انبثاقها.. وبدأ التاريخ يغيّر نفسه، وهو يسير على خطوط متوازية مرة، ومتعرجة أحياناً.. المسألة ليست في نضوج واقع عربي متهرئ، كان مؤهلا للانفجار لأسباب نعرفها جميعا وكتب الناس عنها طويلا، ولكن الأهمّ هو حدوث مفاجآت أثبتت للعالم كله أن تاريخنا العربي له شراكته، وأن مجتمعاتنا العربية لها نسيج واحد، وليس كما يتشدق البعض من الذين لا يؤمنون أبدا بتكوين العرب الحديث والمعاصر، والذين لا يدركون أبدا أسرار تكوينات هذا التاريخ المتشابك مع بعضه ، والذي يسجل اليوم حلقات متصلة، بل وعضوية في طبيعة الأحداث والتشكيلات من مكان عربي إلى آخر بالرغم من كل التمايزات والخصوصيات التي تتصف بها كل بيئة عربية عن غيرها .. إنه الالتقاء بعد الافتراق.. إنه التواصل مع حلقات الماضي..

كل هذا وذاك، يعلمنا بما لا يقبل الشك، أن تاريخا جديدا قد بدأ . في نظري . منذ نهاية عام ٢٠٠٩؟، أي إثر الاقتراب من نهاية العقد الأول من هذا القرن، وسيلحظ الناس اختلافا مباشرا عما ألفوه في القرن العشرين من التجارب والأحداث والتفاعلات والآثار.. إنني أجد أن إرادة الدولة كانت سابقا أقوى بكثير من تطلعات المجتمع الذي لم يزل يعتقد بأن صوته له تأثيره وفاعليته في الحياة السياسية، وكان على خطأ كبير في التقدير. وخصوصا بعد مرور القرن العشرين الذي عاش مختلف البدائل التاريخية، بولادة العديد من الإيديولوجيات والعقائد السياسية وقوتها وجبروتها، حتى كنستها اليوم عمليات ما سمي «تغيير العالم»، إذ غدا هذا «المشروع» هو المهيمن على هذا العالم، لا يسمع فيه إلا صوته، ولا يعمل إلا من خلال ما يفرضه على الآخرين من التوجهات والأساليب والمناهج والخطط والعمليات.

لقد بدا واضحا أن كل ما تعبت عليه دول ومنظومات وتكوينات سياسية وعسكرية، وأجيال ممثلة بأحزاب ومنظمات وكتل وجيوش وجماعات ونقابات ونخب وهيئات واتحادات .. فضلاً عما تربت عليه الشعوب من قيم ومبادئ انسانية ووطنية وقومية ودينية وأعراف وظيفية ونقابية ومهنية، ناهيكم عن أعراف وقوانين ومؤسسات ومنظومات.. كلها لا نفع أبدا فيها، ولا قيمة لها. ولم تتمتع بأي نوع من السيادة والكبرياء وشرف المواطنة وفعل أي شيء.. لأنها غدت جزءًا من تقاليد الماضي المحتقر بسبب عقم أداء السلطات، فغدت تواريخنا في القرن العشرين، بمثابة موروثات مركبة وتالفة، لا دور ولا نفع لها في ظل تغيير العالم المعاصر.

لا بد من التفكير في الأرض العربية جمعاء ومصيرها تاريخيا.. نفكر قليلاً، وندع أبناء (الأمة).كما يسمونها . كلهم يفكرون ملياً، خصوصاً عندما نسترجع ما كنا قد تربينا عليه نحن في القرن العشرين من القيم والثوابت والمبادئ والأصول.. أفكر اليوم كم أصبحت كلها هشة قابلة للانكسار والتفتت في أية لحظة من زمن جائر، وعلى أيدينا! كيف كانت فكرة الإنسان والوطن والسيادة وعلم البلاد والنشيد الوطني وجيش البلاد وحرمة الشبر من الأرض والمقدسات والشهادة ودور المثقف والتغني بالإنسان والحريات؟.. أذكر كيف كانت قيمة الأوطان في وجداننا، وهدف التوحّد من أسمى أهدافنا.. والمال العام حرام على من يعبث به، والخيانة لطخة سوداء لا يمكن أن تمحى عنه أبدا، ويكون صاحبها قد سجل نقطة مشوهة في تاريخنا أمام كل العالم وتحاسبه الأجيال على ذلك! علمونا كيف نحافظ على أسوار الوطن وأسراره من العاديات.. وكيف نعتني بالإنسان وحقوقه.. وكيف نكون أذكياء ويقظين ومنتبهين.. لا يمكن أن يجرّح أحدنا الآخر في دينه ومذهبه وعرقه وثقافته وأسلوب حياته وتفكيره! كنّا نتعامل مع الآخرين بمهارة وحذاقة، من أجل النفع العام والصالح العام، بعيدا عن دكاكين البارود في ساحات الهرج والمرج، ونحرص ألا نعرض أوطاننا للتمزق ووهج الحرائق، إذ ينبغي اتقاء النار بأي ثمن كان.. فمن سيقي حرماتنا وأجسادنا وجلودنا في هذا الزمن الصعب؟

رحم الله الآباء الأوائل، كم كانوا شرفاء يقدسون الوطن والإنسان والصالح العام! كم سجّلت الأجيال الماضية أيضا إنجازات نهضوية وسياسية وثقافية واجتماعية من أجل المستقبل! وكم انسحقت مجتمعاتنا جراء سياسات بليدة وتسلطية قمعية، مارسها بعض الحكام الجهلاء الذين جعلوا من أنفسهم فراعنة وقياصرة وأكاسرة! كم أضاعت جامعة الدول العربية دورها الحقيقي وأداءها في ممارسات شاذة عن تطلعات (الأمة)، وابتعدت عن تحقيق أمنيات كل العرب!

إن الهزات التاريخية اليوم هي قرع أجراس أمام الأجيال الجديدة، كي تكون ذكية وحرة في اختيار طريقها السليم نحو المستقبل، مستفيدة من تجارب الأمس الصعبة ومتعلمة دروس الماضي بكل إيجابياتها وسلبياتها. إن مجتمعاتنا بحاجة إلى تغييرات وتحولات في تكويناتها وبنيوياتها وأفكارها، وفي أنشطة دولنا ومؤسساتها وأجهزتها، وفق أساليب حديثة تتسق ومنطق العصر وحقوق الانسان في عيشه وحريته وكرامته وتقدمه نحو الأمام .. ولينظروا إلى ما يجري في كل العالم من تغييرات، ويتعلموا من انتصارات بعضها وإخفاقات الآخرين. فهل باستطاعتنا أن نتعلم شيئاً من دروس الآخرين وتحولاتهم الجوهرية، من أجل نفض مجتمعاتنا الراكدة ولتكون مسيرة التاريخ في طريق صحيح؟

كتابة على الحيطان

اليوم الواحد بعد المئة !

عامر القيسي

نظرة أولية وبسيطة للصراعات المكشوفة منها بين الشخصيات السياسية المتصدية للعملية السياسية وبينهم وبين كتلهم، تؤكد دون لبس ومداورة للحقائق ان هذه الصراعات رغم خطابها السياسي العالي و الواضح النبرات الا انها حقيقة ، صراعات من اجل تحسين الامتيازات والمناصب . والادلة لاتعد ولا تحصى ، فالذي كان ينتقد الحكومة ورئيسها ويتهمها حتى بالعمالة اصبح اليوم من اصحاب الخطابات "المنقلبة" على نفسها، وانقلب المديح المتبادل بين اعضاء الكتل وقياداتهم الى اتهامات علنية امام الفضائيات والتي لايمكن انكارها ، فرئيس القائمة الذي كان الى وقت قريب جدا ديمقراطيا وصاحب مشروع وطني لايشق له غبار ، تحول في رمشة عين الى دكتاتور متفرد في اتخاذ القرارات ويمارس سياسة التهميش ضد اعضاء الكتلة بصفتهم الشخصية أو بصفة انتمائهم الى مجموعة داخل الكتلة نفسها ومتملصا من وعوده واحاطة نفسه بابناء العمومة !! والحليف الذي اغمض عينيه عن ادلة الفساد اصبح اليوم يهدد بها ، والعارف ببواطن الامور يدرك دون شك ان المطلوب هو المزيد من المكاسب مقابل بقاء الدعم على حاله ، وعدم سحب البساط من الحليف التقليدي !!

انقلابات الابيض والأسود أكدت التملص التام من الوعود الانتخابية والانغماس في سياسة تقاسم المغانم والمناصب وتحسين المواقع والامتيازات . هذه هي حقيقة المشهد السياسي الحالي ، وحتى من حاول ركوب موجة التظاهرات الجماهيرية من السياسيين والبرلمانيين فانه حوّل ركوبه هذا الى ورقة ضغط على الحكومة لكسب المزيد من المغانم تحت يافطة تبني مطالب المتظاهرين !!

ان الثقافة التي ولدتها الامتيازات غيرالمعقولة للمناصب الاصلية والمستحدثة ، قد اغرت معظم السياسيين بالقبول بالامتيازات مقابل الصمت أو تحويل بوصلة الاتجاه إلى ١٨٠ درجة أو اكثر ان كان بالامكان التلاعب بحقائق الرياضيات ، وخلقت جيلا من السياسيين الذين يسعون لاستخدام وجودهم داخل كتلهم ويكونوا قريبين من دوائر السلطة ومن اصحاب النفوذ لحصد ما أمكن من الامتيازات . ان هذا الافساد المتعمد للطبقة السياسية من شأنه ان يعرقل البناء الحقيقي للتجربة السياسية "الديمقراطية" في العراق ، ويخلق سياجا اصلب من الاسيجة الكونكريتية بين السياسي والمواطن ، لاختلاف الطموحات والتوجهات بين طرفي المعادلة السياسية . بل انه "الافساد" سيفتح الابواب على مصاريعها امام موجة جديدة من الفساد والمفسدين لينقضّوا على ما تبقى في الدولة من مساحات سليمة حتى الآن ، لان صفقات التوافقات المصلحية والمحاصصاتية ستشمل بندا للصمت المطبق على الفساد والمفسدين لكي لاينشر الغسيل القذر على الحبال امام الجمهور المكتوي بالازمات والباحث عن الحلول في العقول الباحثة عن المغانم !!

يقول البعض انها مرحلة ستنجلي عن اصلاحات قد تغير الكثير من المفاهيم وربما تقلب الطاولة على مافيا المحاصصات والامتيازات لصالح الجمهور المنتظر ، هذا البعض لايدلنا على رأس الشليلة الذي سيفضي الى هذا النوع من الاستنتاجات ولايوجد في جعبته غير الامل والايمان بالمستقبل على قاعدة "لاشيء يبقى على حاله ، واذا اردنا ان نذهب مع هذا البعض القليل في تجلياته للمستقبل ، فان من حق الجمهور الذي أوصل هذا النمط من "السياسيين" الى مواقع حصد الامتيازات أن يسأل، اذا كان بالامكان انتظار المئة يوم الممنوحة للاصلاح الحكومي ،فما الذي يمكن أن يحصل في اليوم الواحد بعد المئة ببقاء المشهد العراقي على حالته الراهنة ؟!!

لغة الاحتجاج و وصفاتهم الديمقراطية

كاظم محمد

لم يكن مستغرباً أن يقف القادة الإسرائيليون، مرعوبين أمام المشهد العربي الشعبي المتفجر بوجه أنظمته القائمة، في الوقت الذي صُدمت فيه الإدارة الأمريكية والدوائر الغربية عامة بعواصف التغيير التي أطاحت برؤوس أنظمة حكم، كانت ولأيام قريبة تعتبر الأمان الاستراتيجي للمشّاريع الاميركيّة والصهيونية في المنطقة. حيث تدرك إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تماماً، ماذا يعني التغيير في مصر، وماذا يعني خروج مصر بموقعها وحجمها وتأثيرها ، من دائرة التابع الى فضاء الاستقلال في القرار الوطني، وكذا بالنسبة لتونس، وتأثير قيام نظام وطني غير تابع في اليمن على منطقة الخليج، وخسارة النظام الليبي بحياديته ودوره السلبي تجاه القضايا العربية .

أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل أول المتضررين من التغيير الحقيقي في منطقتنا، خاصة بعد ان خسرت امريكا واسرائيل بالنقاط في العديد من النزالات الشرق أوسطية في السنوات الأخيرة، وكان اخرها لبنان .

لقد كانت هذه الأنظمة ، وغيرها من النُظم التي ما تزال قائمة، الخادم الامين والتابع المطيع لدول الغرب الرأسمالي ، في تكريس مناخ الهيمنة والاستغلال والاحتلال في منطقتنا ، وفي التماهي الكامل مع سياسات الحكومات الاسرائيلية في التوسع والاستيطان واختراق منظومات الأمن القومي العربي ، الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والثقافية ، عبر سياسات التطبيع والتخادم السياسي والتنسيق الامني في محاربة عناصر الممانعة والمقاومة في بلداننا العربية .

فبعد أن هبت عواصف التغيير الشعبي، المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ، والذي يعني اسقاط المعيق المحلي المتمثل بهذه الانظمة الاستبدادية ، التي تشابكت فيها مصالح ورثتها من الأوتقراطيين الجدد مع مصالح الشركات الغربية والاسرائيلية ، والتي اصبح همها الأساسي النهب المنظم ، على حساب المصالح الوطنية السياسية والاقتصادية ، تحت شعارات العولمة الأمريكية ، بأنتفاء الحدود الوطنية وعولمة الاسواق والانفتاح والاستثمار، وما يعنيه ذلك في القاموس الاقتصادي الرأسمالي، من تسليم مفاتيح هذه البلدان إلى لأدارت الاقتصادية والسياسية للغرب الرأسمالي ، لتصبح توابع تافهة تؤدي وظيفة الخادم السياسي والاقتصادي والعسكري ، على حساب الثوابت الوطنية والتنمية السيادية والحقوق الاجتماعية للأكثرية الساحقة ، وعلى حساب الحقوق القومية لقضية الشعوب العربية والإسلامية في فلسطين .

ان النتيجة الطبيعية لهذه التبعية ، كانت لها آثار مدمرة في تهميش الطبقات الوسطى وسحق فئات وطبقات اجتماعية واسعة ، وخلخلة البنية الثقافية والفكرية للمجتمع، وانتشار ظواهر الفساد والأفساد الممنهج، ومصادرة هوامش الحريات وخنق الاصوات المعارضة وضرب التحركات الشعبية، واشاعة الخوف والرعب ليكون السبيل للخنوع الجمعي بواسطة اجهزة ومؤسسات امنية ومخابراتية متضخمة ، تستنزف جزءا كبيرا من موارد الشعب وقواه ، وعلى حساب قوته وتنميته الاجتماعية .

لقد عملت هذه الانظمة الأستبدادية، وبدعم وترشيد مؤسساتي غربي على تزويق صورها (الديمقراطية) بأحزاب ومؤسسات مشبعة بالنفعيين والانتهازيين والطفيليين والمستفيدين من رجال الاعمال والسياسيين والاعلاميين ومثقفي وكتاب السلطة، وحتى البلطجية، لتكون الأدوات اللازمة في تكريس النهج الأستبدادي، وتأطيره وشرعنة استمراره، ولتشكل المنظومة التي تتمُ فيها الصياغات والتفاهمات ، في ابتلاع مؤسسات وأجهزة الدولة وتسخيرها لصالح ورعاية مصالح النظام وفئاته من رجال الأعمال والطفيليين والموظفين الكبار والمنتفعين، ولتسهيل التخادم النفعي مع رؤوس الاموال الغربية وشركاته المتعددة الجنسية في حصولها على شراء اصول الاقتصاد الوطني وحرية التحويلات المالية، مقابل عمولات مالية تذهب لجيوب رجال الاعمال والمنتفعين، الذين إجتهدوا في خلق التزاوج الخطر بين المال والسلطة في بلدانهم، ليتم لهم بعد ذلك تمرير سياستهم وصفقاتهم بدون عائق يذكر .

ربما من المفيد هنا التذكير ، ببعض دعوات الادارات الامريكية، لبعض الدول العربية في الاصلاح والديمقراطية والتي لازالت طرية في الأذهان ، مع علمنا انها ارتبطت دائماً ببعض الضغوط الداخلية ، لكنها وكما اكدته السياسات الامريكية ولعقود طويلة لم ولن تكن صادقة في مضمون دعواتها ، التي تتناقض بالكامل وطبيعة علاقة التبعية والهيمنة والأملاءات عند الحاجة ، مع هذه الانظمة العربية ، كونها علاقة عضوية بين الأستبداد ، الذي ترعرع في كنف حاضنته الأستعمارية ، ومن ثم تربى وتعلم وتثقف في مدارس الليبراليين الجدد ، وبين الرأسمال الغربي وأداراته السياسية . حيث لا يستقيم الحديث عن طلب الأصلاح والحريات والديمقراطية وتوزيع عادل للثروة ، دون تفكيك أواصر التبعية ، وتفكيك اواصر التبعية ، يعني التخلي الغربي عن العقد الأستراتيجية لمصالحه في وصول الطاقة الدائمة والرخيصة وتأمين الأمن الاستراتيجي لأسرائيل ومشاريعه الاقليمية . وهي إن فعلت ذلك تكون قد تناقضت مع طبيعتها الرأسمالية الشرهة، وبالنسبة لأنظمة الاستبداد يعني تخليها عن سلطانها وسلطاتها وامتيازاتها لصالح قيام حكومات وأنظمة وطنية، تستطيع بناء دول سيادية ذات مقومات وطنية ديمقراطية ، لا تسمح طبيعة نشأتها الجديدة بالتبعية والإملاء، وهذا ما لايمكن حدوثه إلا في عقول البسطاء ، فقراء الفكر والسياسة . لذلك فأن استمرار تبعية الانظمة الاستبدادية يوفر الأمان الاستراتيجي لمصالح رأس المال الغربي ، وبنفس الوقت يوفر الشرعية

الخارجية لهذه الانظمة ويفضح زيف ونفاق الدعوات للاصلاح والديمقراطية ، ويؤكد ان الكفاح ضد التبعية ، يقود بالضرورة الى الكفاح ضد الأستبداد الذي يتمتع بدعم وتعضيد الادارة الأمريكية ورأس المال الغربي .

ومن هنا ، فأن نجاح التحولات الجارية في بعض البلدان العربية بفعل الانتفاض الشعبي الهائل وكسر حاجز الخوف ، وان الشعوب بثوراتها ، لا تخسر سوى قيودها ، سيكون لها تأثير واسع إقليميا وعالميا، بتقزيم الهيمنة والاستغلال ، وإضعاف الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الامريكية ، والتسريع في بلورة نظام عالمي متعدد الأقطاب ، تلعب فيه العديد من الدول الإقليمية بدور بارز ، وتتمتع فيه الشعوب والمجتمعات بهامش اكبر في إمكانات التخلص من الاستبداد وبناء دولها الوطنية الديمقراطية ، عبر خلق المقومات الصحية سياسيا واقتصاديا ، التي تفتح الطريق لتنمية سيادية منفتحة على إقليمها وعالمها، وماسكة بأصول اقتصادياتها الوطنية ، وتؤدي وظيفة الخادم لمصالح شعوبها .

لذلك لا يمكن النظر إلى موجة التغيير، وتحولاتها الديمقراطية القادمة، إلا كونها ضربات موجهة، ليس فقط لأنظمة الاستبداد والخنوع التي لا تزال قائمة، وإنما ايضاً لرعاة الأستبداد الدولي ونظامهم العالمي ، وخاصة للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، الذراع الوظيفي لها في منطقتنا العربية .

فرغم الذهول والأرباك الذي أصاب الادارة الامريكية وبعض الدول الغربية وقادة اسرائيل، فأنهم ومنذ انتفاضة الشعب التونسي واسقاط بن علي، عملوا على محاصرة ومنع تكرار النموذج التونسي، والحد من تأثيراته الشعبية والمعنوية على المزاج الجماهيري في دول التبعية العربية ، خاصة وان التراكمات السياسية والاقتصادية واحتكار السلطة ، خلقت ظروفاً متشابهة ، تضاف الى الشعور العربي العام بالاحباط والاهانة والمرارة من تنمر إسرائيل ، ودورها الى جانب الادارة الامريكية في تفكيك المنطقة على اساس الطوائف والأعراق .

ان المواقف الامريكية والغربية المعلنة، والتي تراوحت بين الصمت والدعوات لاحترام مطالب الحريات والتغيير الذي لا يمس طبيعة الأنظمة ، حتى لو أدى ذلك إلى تنحي رؤوس هذه الأنظمة، يدخل في سياق دعم النشاط السري للدوائر الدبلوماسية والمخابراتية الغربية والإسرائيلية ، في انتهاج إستراتيجية التطويق والتكيف والتدويل إذا كان ممكنا للتحكم بنوعية المتغيرات القادمة ، عبر الحث على استلام جيل جديد من القادة يولد من رحم الانظمة وتصدره لعملية التغيير، وتنشيط الثورة المضادة بكافة عناصرها الاعلامية والثقافية والسياسية والامنية والاقتصادية ، والتهويل من الفراغ والفوضى والخراب ، وفزاعة الاسلاميين .

ومن الجانب الآخر ، بدأت بعض مراكز الدراسات الغربية وبالتماهي مع بعض الساسة ، في التنظير لقضايا الحريات والديمقراطية في العالم العربي ، واهمية تناغمها وتوافقها مع مبادئ (العالم الحر) ، من خلال مساهمة قادة وحكومات (العالم الحر) بتشكيل تطلعات الشعوب العربية نحو الديمقراطية ، وصياغة آلياتها ، بحيث لا تسمح بمنح الشرعية لأحزاب ومنظمات (ارهابية) تستخدم اليات الديمقراطية في القفز للسلطة وتهديد شعوبها وجيرانها ، وهذا ما سيسحب البساط من تحت اقدام القوى المعادية (للعالم الحر) والمجتمع الدولي . انها دعوة ، لوصاية جديدة ، يراد لها ان تأخذ طريقها إلى أجندة الادارات السياسية الامريكية والغربية ، ليتم قنونتها وشرعنتها دوليا، لتكون أمتداداً لعملية التطويق والتدويل المستقبلي للتحولات الديمقراطية القادمة في بلداننا العربية .

ففي مقال لها في صحيفة (واشنطن بوست) ، أطلقت وزيرة الخارجية الاسرائيلية السابقة ليفني، وبشكل صريح ، (مبادرة) ودعت بشكل حاسم المجتمع الدولي لتبنيها ، على أساس صياغة مبدأ دولي يمنح الشرعية (لمن يتمسكون بالقيم الديمقراطية وينزعها ، عن الذين يسيئون استخدامها ..)، وبالطبع فأن للقيم الديمقراطية مقاسات خاصة ، عندما يتعلق الأمر بشعوبنا العربية ، وللقيم الديمقراطية آليات خاصة يشرعنها لنا (العالم الحر) بعيداً عن خصوصياتنا الوطنية ، أي ممنوع علينا اقامة ديمقراطياتنا الوطنية ، حسب ليفني وبعض نظرائها من الساسة الامريكيين المتصهينين، إلا من خلال الألتزام (بالديمقراطية الحقيقية) ذات العناوين المفصلة على المقاس الأسرائيلي والخادمة للرأسمال الغربي، بالتخلي عن العنف والاعتراف باحتكار الدولة للسلاح وتحقيق الأهداف من خلال الوسائل السلمية والالتزام بالمعاهدات الدولية ، وبغير هذه الشروط ستنزع شرعية (العالم الحر) عن ديمقراطياتنا القادمة . لذلك نستطيع إدراك ، ان احد اسلحة الغرب الامبريالي واسرائيل ، في مواجهة عواصف التغيير ، واسقاط الانظمة الموالية لها ،هي في تدويل القيم التي تخدم اجنداتهم ، وهو نهج استعماري ، طبع السياسة الخارجية الامريكية لعقود طويلة ، عبر تسخير مجلس الامن في فرض صيغ قانونية تسمح تحت مسمى الشرعية الدولية باختراق السيادة الوطنية والتدخل في شؤون الدول الاخرى وفرض الوصاية عليها .

أن طبيعة المناخ الدولي في السنوات الاخيرة ، تُقلص إلى حد كبير فرص النجاح لمثل هذه المشاريع ، رغم قوة دفعها الكبيرة ، حيث ان المتغيرات الدولية ما بعد غزو العراق واحتلاله ، والفشل العسكري والسياسي الذي اصاب المشروع الامريكي على ايدي المقاومة العراقية ، والفشل المدوي للحرب الاسرائيلية على لبنان واسقاط مشروع الشرق الأوسط الجديد في ٢٠٠٦ ، اضافة الى بروز قوى دولية واقليمية فاعلة ، ساهم الى حد كبير في التراجع الامريكي واضعاف قطبيته الاحادية ، والذي قلص من إمكانات التدخل المباشر لإنقاذ توابعه من أنظمة الاستبداد ، واضعف التحرك الامريكي المنفرد

بإمكانية استخدام المنظمات الدولية لفرض اجندته السياسية ، بل ان مؤشرات هذا المناخ الدولي تؤكد بروز آفاق مستقبلية واعدة في تقزيم القوة الأمريكية سياسيا واقتصاديا، خاصة اذا ما نجحت شعوبنا العربية في التخلص من أنظمتها التبعية وبناء ديمقراطياتها الوطنية ، التي تسخر ثرواتها الهائلة لصالح تنمية بلدانها ، وإذا ما نجحت قوى التغيير المنظمة ، بالتقارب والاتحاد بينها وفي التلاحم مع أجيال الشباب الناهض.

هذيان الزعماء

كاظم الواسطي

حينما نسمع « كلام « العقيد القذافي ، أو ، بمعني أدق ، هلوساته وهو يطل علينا من الشاشات أنا لا أملك منصبا ..عندي بندقية .. أنا المجد .. طاردوا الجرذان ..الشعب يحبني .... تخطر في بالنا مقولة (ما أشبه اليوم بالبارحة) ، حيث كانت خطابات المهيب الركن هذيانات شوّشت عقل المواطن العراقي عقودا في ظل جنونه بالسلطة ، ومحاولاته لتحويل العراق إلى مقبرة ، على أمل أن يقوم حزبه بـ بعثٍ « موتاها ، بأشكال تماثل ملامح (فارس الأمة) كي يكون شعباً يبدأ به تأريخ العِراق ، يسطره الموتى المعادين بملامح (القائد الضرورة) ملاحم تغيّر وجه التاريخ نفسه . ولكن ما أسف (صانعٍ المجد)عليه هو أنه لم يُتح له الوقت الكافي لدفن الناجين خطأ من مقبرته ، وهو ما عطل مشروعه التكاملي في بعث أشباحه المتشابهين على أرض العراق ، فأختل شعاره الأثير (إذا قال صدام قال العراق). ويتكرر مشهد المتشابهات بين هذيان (المهيب) وهلوسة (العقيد) وتتداخل حروف اسميهما في ذهن المواطن، بين (الصدّافي) و القـذّام « لتكون لهما دلالة في قاموس الزعماء العرب الذي يؤلفه المحتجون على حكمهم .

أيّ جحيم عاشته شعوب البلدان العربية في ظل جنون (الزعماء) الغائصين في ذهب السلطة ، والخائضين في دماء الشعوب التي جردّوها من أبسط وسائل الدفاع عن نفسها ، وتركوا لأنفسهم حق الانقضاض عليها ، وافتراس تطلعاتها ، في ذات الوقت الذي نسمع به دعاوى هؤلاء (الزعماء)، وادعاءاتهم المستمرة بأنهم جاءوا لـ (تحرير الشعوب من الاستعمار) ، وصيانة (الاستقلال)، والدفاع عن (السيادة)، في وقتٍ يتعاملون مع القوى الوحيدة التي يمكن أن تحقق ذلك ، مثّلما يُتعامل مع (الجرذان) في مختبرات تعديل الصفات الوراثية ، والتلاعب بخارطة الجينات . وهذا ما يكشف أكذوبة العلاقة بينهم وبين المواطنين ، بل أن المواطنين في قلاع هؤلاء (الزعماء) مجرّد أوراق لعب على موائد قمارهم الباذخة ، أو دمىً صمّاء تحرس مساحة لذّاتهم من أخطار ، إن لم تكن موجودة فعلا ، فهم يصنعونها صنعاً ، لكي تبقّى دائرة الموت متسعة دائما.

كيف نتعاطى مع من يدّعي بأنه لا يملك منصبا ، وهو « ينفش ريشاته» الطاووسية حالما يسمع من يردد فخامة ألقابه (ملك الملوك) و»عميد العمداء « ، أو أيّ لقب يناغم نرجسيته العصابية . ثم كيف ينتمي للمجد» زعيم» يفاخُر ببندقية يحملها لقتل مواطنيه، لأنهم يريدون حقا في الحياة يضمن التعامل معهم كبشر، على أرض لهم كل الحق في العيش عليها ،والتمتع بخيراتها . وأيّ مجدٍ يستمد سمّوه من جثث الفتيان الملقاة على الطرقات ؟ وعلى أيّ معادلة اجتماعية يشتغل هذا (الزعيم الوطني)! حين يصف مواطني بلده بـ (الجرذان) و (متعاطي المخدرات) وكيف يكون ه هذا (المجد) بوجود هكذا صفات لدى من يبني مجده عليهم ، ويفترض محبتهم له ؟ إنها الذهنية التي يبنيها وهم القوة والتي تكتشف هشاشتها عند تداعي ركائز قوتها الافتراضية على أرض الواقع ، ولأنها لا تريد أن تصدّق وقائع الحياة الجديدة ، تتداعى هي أيضا ، وتتحول إلى ذهنية غارقة بالهلوسة ، تتشظى مكوناتها في غياب سيطرة العقل ، وتصير حزمة غرائز عدائية يجمعها رابط البقاء في الموقع الذي توّهمت خلوده ، وبنت أوهامها عليه . وهذه هي مشكلة الزعامات في عالمنا العربي ، وإشكالياتها البنيوية التي وضعت المجتمعات العربية أمام مخاطر سياسية واجتماعية ،عرقلت إمكان التقدم فيها ، وأضعفت استجاباتها الثقافية والحضارية.

إن نفاد صبر المواطن العربي بعد عقود طويلة من الاستبداد ، ومصادرة الحريات ، وما أتاحته له وسائل الاتصال الحديثة من تواصل مع العالم وما يحدث فيه من تغيرات في المفاهيم ، والرؤى ، تغاير تماما طبيعة واقعه المتراجع إلى الوراء ، وتؤشر أسباب تراجعه ، وانحطاطه ، قد أحدثت تغيّراً نوعيا في وعيه ، وفي نمط تفكيره ، فخرج بهذا الحجم من الاحتجاجات ، والانتفاضات ، التي تطالب بتغيير هذا الواقع المأساوي ، وتنحّية رموزه التي باتت العامل الأساس في تنامي مشاكل ، ومآسي المجتمعات العربية ، خصوصا وأنها لا تريد أن تعترف بسلطة زمنية تؤهلها للعب دور محدد على مسرح السياسة ، مثلما تصرّف (الملك ديمتريوس في قصيدة الشاعر كافافي ، (كأيّ ممثل مسرحي : حين تأتي نهاية المسرحية / يبدل ملابسه ، ويغادر) ولكنّ هذا التصرّف يحتاج إلى نبل في النفس ، واحترام للذات ، تمليهما ثقافة إنسانية في السيّاسة .. والحياة .

حقوق الإنسان في العراق / شباط نموذجاً

الخروقات عندما تتحول الى (تقليد ديمقراطي!!)

محافظة بغداد: حصة الإعلاميين هي الأكثر

١- الاعتداء على رئيس تحرير مجلة الثقافة الاجنبية في باب المعظم

تعرض رئيس تحرير مجلة الثقافة الاجنبية فالح حسن السوداني الى اعتداء من قبل عناصر حماية مستشفى مدينة الطب الواقعة في منطقة باب المعظم في بغداد،يوم الثلاثاء الموافق ١ شباط ٢٠١١ ، اثناء مراجعته للمستشفى.

وذكر فالح حسن لمنظمة (عيون) لحقوق الانسان، ان أفراداً من حرس حماية مستشفى مدينة الطب، استوقفوه عند الباب الخلفي للمبنى ومنعوه من الدخول، ولم تنفع محاولاته في اقناعهم بالدخول وتعريفه بهويته وعمله، متوعدين ومهددين بالسلاح إياه أن لم يغادر ويترك المكان، ويقول: عندما هممت بالتوجه الى ضابط الشرطة لغرض الشكوى.. تطور الموقف الى ضربي بعنف وتجمع من حولي مجموعة من الحرس وانهالوا علي بالضرب في منطقة الراس والساعدين والصدر. واخبرني احد رجال الشرطة الموجودين في المكان، بأن هؤلاء الحرس ينتمون الى احد الجهات المتنفذة بالسلطة واذا فتحت ملف الاعتداء فأن حياتي مهددة بالخطر.

٢- اقتحام قاعة أعراس في كرادة مريم

اقتحمت قوة عسكرية تابعة للشرطة المحلية لمركز شرطة العلوية في منطقة الكرادة ببغداد بأمرة مقدم ، قاعة (الأحلام العائلية)، التي كانت تضم حفلة عيد ميلاد لطفلة بلغت ثلاث سنوات بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠١١ ..وتحدث مالك القاعة لمنظمة (عيون) ان القوة دخلت الى القاعة واجبرت العوائل المحتفلة لمغادرة القاعة، ثم اخذوه عنوة الى آمر القوة المدعو مقدم داخل، الذي انهال عليه بالضرب واحتجازه في مركز شرطة العلوية لمدة نصف ساعة بعدها اطلق سراحه،عندما تم تفتيش المكان ولم يعثروا على خمور.

مصدر في محافظة بغداد ذكر ان مالك القاعة لا يملك اجازة لفتحها وانها اغلقت بأمر من مجلس محافظة بغداد وانه يتحمل مسؤولية ما تعرضت له العوائل المحتفلة من ضرر معنوي،موجها اي شخص يتعرض للضرب اللجوء الى القضاء.

٣- الاعتداء على معتصمين في ساحة التحرير

ذكر شهود عيان الى منظمة (عيون) لحقوق الانسان، ان عصابة هاجمتهم فجر يوم الاثنين الموافق ٢١ شباط ٢٠١١ بالعصي الكهربائية والسكاكين، بينما كانوا معتصمين في خيام نصبت في ساحة التحرير، مطالبين بتحسين الخدمات واصلاحات سياسية، وذكر(احمد مزعل ٥١ سنة) الذي جرح في كتفه الايمن، ان عصابة داهمتهم ترتدي الملابس المدنية وتحمل بيدها العصي الكهربائية وسكاكين، تمكنت من جرح ثمانية من المعتصمين بمناطق مختلفة من الجسد، وان افراد هذه العصابة ترجلت من سيارات (مونيكا) يشتبه بانها عائدة الى الدولة حسب قوله ، موضحا ان هذه العصابة ظهرت مع غياب كامل لقوات الجيش والشرطة التي تحمي المكان بشكل مكثف.

بالمقابل رفض مجلس محافظة بغداد منح الموافقة على نصب خيام وسرادق في ساحة التحرير وابلغت قيادة عمليات بغداد بازالت الخيام في اليوم التالي.

٤- اقتحام مرصد الحريات الصحفية

اقتحمت قوة عسكرية مكتب مرصد الحريات الصحفية في منطقة شارع السعدون ببغداد فجر يوم الاربعاء الموافق ٢٣ شباط ٢٠١١ وسرقت عدد من ممتلكات المكتب.

رئيس مرصد الحريات الصحفية هادي جلو مرعي تحدث لمنظمة (عيون) لحقوق الانسان قائلا:قامت قوات خاصة ترتدي ملابس سوداء بصحبة عدد من الضباط اقتحام المرصد بدون اذن تفتيش وقامت بسرقة محتوياته ومنها لابتوب شخصي عائد لرئيس المرصد وحواسيب وخوذ وارشيف.

٥- اعتقال مراسل ومصورين في قناة السومرية

اعتقل مراسل قناة السومرية ادريس جواد والمصور سنان عدنان ومصور وكالة سومرية نيوز صفاء حاتم من قبل ضابط وعدد من الشرطة في ساحة التحرير اثناء تغطيتهم لاحداث التظاهرات يوم الجمعة ٢٥ شباط ٢٠١١ وذكر المصور الصحفي سنان عدنان لمنظمة (عيون) لحقوق الانسان:كنا نختبأ انا وزملائي تحت سقف نفق الشرطة تحاشيا للحجارة والرصاصات نتيجة الاشتباكات، التي وقعت بين المتظاهرين وافراد الشرطة، فوجئنا ان احد الضباط مع مجموعة من الشرطة تعتقلنا وتشهر السلاح بوجهنا وتتهمنا بالتحريض على التظاهر، وتم سحب هوياتنا والاعتداء علينا بالضرب واهانتنا بمختلف الشتائم ثم وضعونا في سيارة (بيك اب) آمرين ايانا بالنظر الى الاسفل كي لا نعرف المكان الذي سيتم حبسنا فيه، وتم حجزنا في مقر قيادة عمليات الرصافة من الساعة الخامسة عصرا الى الساعة العاشرة ونصف ليلا..ثم اطلق سراحنا من قبل قائد عمليات الرصافة والاعتذار منا.

٦- قائد الفرقة السادسة يعتدي على مصور قناة الحرة

أكد مصور الحرة عماد حامد جلاب اثناء تغطيته تظاهرت ساحة التحرير يوم ٢٥ شباط ان قائد الفرقة السادسة الفريق احمد الساعدي اعتدى عليه شخصيا بلكمات عديدة سببت له كسرا في انفه وكسر الكاميرا وبعثر ملحقاتها، كذلك اعتدى على المساعد مصطفى كاظم وسرقوا هاتفه الجوال وهوياته الاعلامية وبعد حجز دام لاكثر من ٤ ساعات ثم أطلق سراحهم فيما بعد.

٧- تعذيب أربعة صحفيين وتهديد أحدهم بالاعتداء الجنسي

اعتقلت استخبارات الفرقة ١١ التابعة للجيش العراقي اربعة صحفيين هم : علي عبد السادة مدير تحرير القسم السياسي في جريدة المدى وحسام السراي مسؤول الصفحة الثقافية في جريدة الصباح الجديد والمخرج المسرحي والاعلامي هادي المهدي والصحفي علي السومري الذي يعمل محررا في القسم الثقافي لجريدة الصباح الحكومية ، بعد عودتهم من المشاركة في تظاهرة ساحة التحرير يوم الجمعة ٢٥ شباط ..وتحدث الصحفي علي السومري لمنظمة (عيون) لحقوق الانسان قائلا :بعد عودتنا من التظاهر وبينما كنا نتناول وجبة الغداء في مطعم الطرف الواقع في منطقة الكرادة والذي يبعد ٥ كيلومترات من ساحة التحرير،تم اختطافنا من قبل قوة عسكرية وانهالوا علينا بالضرب بمؤخرة البنادق والهراوات واللكمات والركلات وتم وضعنا في صندوق سيارة الهمر ، سرقوا موبايلاتنا ومحفظاتنا وكاميراتنا ثم انزلونا في شارع ابو نؤاس ليأخذوا قسطا آخر من التعذيب ثم عصبوا اعيننا واستمر ضربنا حتى اودعونا في سجن استخبارات الفرقة ١١ في منطقة باب المعظم واستمر احتجازنا من الساعة الرابعة والنصف عصرا الى فجر اليوم التالي..وفي الساعة الثانية من صباح يوم ٢٦ شباط تم اطلاق سراحنا من قبل ممثل رئيس الوزراء احمد هاشم قائد عمليات بغداد، الذي جاء الى المكان وقدم لنا اعتذاره قائلا: أنا من قبل رئيس الوزراء وهناك خطأ حصل..واشار السومري الى أنه رأى الكثير من المعتقلين من الاعلاميين والمواطنين تهمتهم المشاركة بالتظاهر فقط .

محافظة نينوى: حتى الكادر الطبي!!

١- عقيد في الجيش يعتدي على سائق اسعاف في حي المثنى

قام أمر فوج الطوارئ الثالث شرطة محلية " العقيد خالد جارو" بالاعتداء على سائق الإسعاف الفوري " فواز محمد" والمسعف " أحمد محمد شاكر" بالضرب والشتم والبصق أثناء مرور سيارة الإسعاف في منطقة حي المثنى شرقي الموصل بتأريخ ٢٢/ لإسعاف خمسة جرحى سقطوا في تفجير إنتحاري ، حيث قدم سائق الإسعاف مسرعاً بعكس حركة السير لإنقاذ الجرحى بعد تبليغه من قبل شعبة الإسعاف الفوري للجانب الأيسر في المدينة وأثناء مرورهِ كان العقيد "خالد جارو" أمر الفوج المذكور متواجداً في المنطقة فإنهال على كادر الإسعاف الفوري بالسب والبصق في الوجه وضرب السائق بوجهه، مهدداً بالاعتقال فيما إذا تكرر ذلك . هذا ولم تتمكن منظمة عيون من الإتصال بالعقيد المذكور حتى إعداد هذا الخبر.

٢- اعتداءات على مواطنين قرب مبنى المحافظة

قام قوات سوات وفوج حماية محافظة نينوى بالتعدي على مواطنين بالضرب بالعصي على أجزاء مختلفة من الجسم وإطلاق العيارات النارية في الهواء لتخويفهم أثناء خروج تظاهرات يوم ٢٥ شباط التي صادفت يوم الجمعة، حيث تعرض المواطن "عبد الرحمن جاسم" ٢٤ عام إلى الضرب من قبل فريق قوات سوات التابع لوزارة الداخلية أثناء تواجده بالقرب من مبنى محافظة نينوى للمشاركة بالظاهرة السلمية ، ويقول المواطن "علي محمد" ٣٦ عام بأن التظاهرة إبتدأت في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجمعة وكانت في بدايتها سلمية إلا أن بعض المندسين دخلوا إلى مبنى المحافظة وقاموا بأعمال الحرق والتخريب حيث غادرت قوات سوات المكان المحيط بمبنى المحافظة ، إلا أن تلك القوات إعتدت على المتظاهرين في البداية بالضرب بالعصي وإطلاق العيارات النارية بشكل عشوائي ما تسبب في مقتل ستة مواطنين وجرح ما يقارب العشرين . هذا وقد إتهم الفريق الركن " حسن كريم خضير" القوات المكلفة بحماية مبنى المحافظة مسؤوليتها عن أعمال العنف والإعتداء على المواطنين وتلك القوات تضم كل من فرق سوات وقوات مكافحة الشغب وعناصر الشرطة المحلية والأفراد التابعين لحماية المحافظ وهو مانفاه "أثيل النجيفي" محافظ نينوى حيث أكد بأنه أعطى الأوامر إلى قوات الحماية بعدم التعرض والإعتداء على المواطنين المشاركين في التظاهرة، مما أدى إلى كسرهم للحاجز الخارجي لمبنى المحافظة ، إضافة إلى تأكيده على ضلوع قوات الجيش بأعمال الفوضى والتخريب التي لحقت بمبنى المحافظة والتحريض على وصول المتظاهرين إلى مبنى المحافظة والحديث للنجيفي حيث أقدمت قوات الجيش التابعة لقيادة عمليات نينوى بكسر الأقفال للأبواب الخارجية المؤدية للمبنى وهو مالم ينفه قائد العمليات إلا أنه برر كسر الأقفال لأن قواته أثناء قدومها إلى مبنى المحافظة لفض أعمال العنف التي حدثت تفاجئت بأن جميع الأبواب المؤدية إلى داخل مبنى المحافظة مغلقة فإضطرت لكسرها، حيث كان السيد أسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي في الداخل يرافقه محافظ نينوى وجبر العبد ربه رئيس مجلس محافظة نينوى ، مشدداً إلى أنه قدم بصحبة اللواء الركن محمد صبري قائد قوات الفرقة الثالثة شرطة إتحادية لإخراج هؤلاء المسؤولين من داخل المبنى ، حيث إن الفوضى والنيران كانت تعم أجزاء مختلفة من مبنى محافظة نينوى .

٣- اعتداء على مراسل اذاعة سوا في الموصل

قامت قوات سوات التابعة لوزارة الداخلية بالاعتداء بالضرب المبرح على الإعلامي " أحمد الحيالي" مراسل إذاعة سوا في الموصل بتأريخ ٢٥ شباط أثناء تغطيته أحداث التظاهرة يوم الجمعة ، حيث أصيب الحيالي بكدمات في الوجه ، فيما منع عدد من الاعلاميين من التغطية الإعلامية في بداية التظاهرة قبل أن تنسحب قوات سوات وتعم الفوضى في المكان ، هذا ولم يتم التعرف على أسماء الأشخاص الذين اعتدوا على الحيالي .

٤- اعتداءات على كادر طبي في مستشفى الخنساء

قامت قوات حماية المنشآت في مستشفى الخنساء للولادة والأطفال الكائن في حي السكر شمال شرقي الموصل بضرب الكادر الطبي المسعف القادم إلى المستشفى بتأريخ ٢٦ من شهر شباط أثناء سريان فترة حظر التجوال الذي فرضته قيادة عمليات نينوى على خلفية أحداث العنف التي رافقت تظاهرة يوم ٢٥ شباط ، وتمثل الإعتداء أثناء طلب قوات حماية المنشآت من سائق سيارة الإسعاف الفوري " محمد سعيد" إيصال عدد من المواطنين من المستشفى إلى منازلهم ، حيث إمتنع سائق الإسعاف المذكور إيصالهم بناء على أوامر كان قد تلقاها من قيادة عمليات نينوى بعدم نقل المواطنين أثناء فترة حظر التجوال، مما أستفز قوات حماية المنشآت ودفعهم إلى ضرب سائق سيارة الإسعاف بأخمص المسدس وكان يرافقه المسعف " حسن محمود" وأثناء إستفسارنا عن تلك الحادثة إتهم منتسبو حماية المنشآت في المستشفى السائق بعدم التعاون مع المواطنين مما أجبرهم على ضربه .

٥- اعتقال متظاهرين وضربهم

بعد التظاهرات التي شهدتها مدينة الموصل يوم الجمعة ٢٥ شباط أمام مبنى محافظة نينوى إتجه عدد من المواطنين بعد تظاهرة المحافظة إلى مديرية شرطة نينوى القريبة من مبنى المحافظة الكائنة في منطقة الدواسة غربي الموصل وحاولوا الدخول إلى مبنى المديرية، مما دفع قوات الشرطة المكلفة بحماية مبنى المديرية بإطلاق العيارات النارية في الهواء لإبعاد المتظاهرين وإعتقال عدد منهم لعدة ساعات تم الإفراج عنهم بعد ثلاثة ساعات ، حيث أكد المواطن "عامر سليمان" ٢٣ عام بأنه تعرض ومجموعة من أصدقائه للإعتقال والضرب أثناء إقتياده داخل مبنى المديرية كونهم تجمعوا أمام مديرية شرطة نينوى وهتفوا ضدهم وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين ، في حين أكدت غرفة العمليات في مديرية شرطة نينوى بأنهم إضطروا لذلك لإبعاد المتظاهرين وعدم تكرار أعمال العنف التي حدثت في مبنى محافظة نينوى ، مشددين على انهم تلقوا تعليمات بعدم إصابة أي مواطن وإطلاق النار عليه إلا أن المتظاهرين كانوا غاضبين وكانت هناك خشية من أن يكون من بينهم بعض المندسين الذين يقومون باعمال التخريب منظمة عيون لحقوق الانسان منظمة عراقية اهلية مسجلة، تعني بمتابعة اوضاع حقوق الانسان في العراق

الاستقالات لا تكفي

رجاء القيسي

حكام مروا على العراقيين وكانت لهم اليد الطولى في زرع البؤس واليأس في حياة الشعب العراقي وسرقوا المال العام ونهبوا قوت الشعب واذاقونا المر والمرار وأسسوا لهم مملكات خارج الوطن ،وقربوا الاقرباء والمعارف وسمحوا لهم بان يغرفوا ما استطاعوا على حساب افقار الشعب واذلاله .

هؤلاء استطاعوا وبكل جدارة عقد الصفقات المشبوهة وايداع حصصهم في بنوك الخارج المتاهبة لاستقبال اموال الشعب المغبون وتعيين ما امكنهم من اناس في غير استحقاقهم مع توفر عدم الكفاءة وطول اليد وافواههم المفتوحة كأفواه الافاعي لبلع اي شيء تطاله ايديهم من اموال ، مناصب ومواقع وظيفية لا يستحقونها ابدا .

اسماء بقيت محفورة بذاكرة العراقيين حتى انهم يتندرون عما حصل منهم .. ايهم السامرائي ،حازم الشعلان ،عبد الفلاح السوداني وتابعه مثنى مدير عام تجارة الحبوب ، ، علي الابراهيمي والقائمة تطول وتطول.

احدهم تمت تغطيته من قبل الأمريكان وآخر من قبل كتلته المتسلطة وآخر بكفالة يضحك لها الحزين واخر يهين الهيئات التعليمية ويطالبون بإرجاعه، وغيرها من التغطيات التي لم يقتنع الشعب بها اطلاقا واعمالهم التي يندى لهم الجبين كل هذا والحكومة كأنها لا ترى لاتسمع لا تتكلم وتجعلهم ينفذون جرائمهم بحق الشعب العراقي باسلوب على اساس قانوني ودستوري .

المفروض الا تقبل استقالاتهم وسفرهم للخارج وغيرها من الاساليب الملتوية للهروب والتخلص من العقاب ان كان هناك عقاب .. يجب ان تتم محاسبتهم امام الشعب وفقا لقانون الشعب وليس لقانونهم الذي يعملون بموجبه لتسويف وتمييع الكثير من القضايا الاساسية والمهمة ومعاقبتهم وستكون العملية (اوتوماتيكيا)هم بحكم المستقيلين، كما هو الحال مع الموظف البسيط عندما يسيء لوظيفته او يتجاوز على المال العام بحفنة دنانير يتم سحب يده ويتعرض للمساءلة القانونية الخ...

لا ندري هل ان الحكومة العراقية تعمل بقانونين ودستورين احداهما صوت عليه الشعب واخر يعملون بموجبه بالخفاء للتغطية على الجرائم والجنايات التي تحصل بحق الشعب المظلوم؟! (وعلى عينك يا تاجر) ثم أليست هناك اتفاقيات دولية لتسليم الجناة والمجرمين من خلال (الانتربول) أم أنهم غير مشمولين بهذا ايضا .

ان الشعب العراقي يرى ويسمع ويدرك جيدا لكل ما حدث ويحدث له وربما ما سيحدث سياسيا واقتصاديا وماليا ولكنه حاليا يسلك طريق التظاهرات والاحتجاجات السلمية وايصال صوته عن طريق الندوات التلفازية والصحف اليومية الشريفة والنداءات المطلبية لمنحهم حقوقهم المشروعة ومحاسبه ومعاقبة المتجاوزين على حقوقه والذين اجرموا بحقه وتلاعبوا بمصيره وحياته وقوته اليومي واعطاء كل ذي حق حقه، ويتأكد العراقيون ان حكومتهم الحكيمة ديمقراطية جدا وعادلة جدا وتدافع عنه وتستحصل حقوقه كاملة ليصفق لها الجميع وقت ذاك.. فهل ستفعل..؟

لم يعد الصمت ممكناً

ينشر ملحق احتجاج الجزء الثاني من مقالات رئيس التحرير فخري كريم خلال الايام الماضية والتي نشرت كافتتاحية لصحيفة المدى وهي تؤشر لملامح مهمة من المشهد العراقي اليوم .. وتحاول ان تثير الكثير من علامات الاستفهام

(1)

ديمقراطية المروحيات الترابية..حكومة راحة البال

أنجز العراقيون يوم أمس الأول الجمعة الخامس والعشرين مأثرة أخرى على الطريق نحو آفاق الحرية وتعزيز الديمقراطية التي يرون أنها لا يمكن أن تتحقق إلا باستكمال بناء دولة المؤسسات والحريات وحقوق الإنسان، الدولة المدنية الديمقراطية الوطيدة وان محاولات إجهاضها، لن تأتي من خارجها فحسب، بل من داخلها، حيث تتشكل نزعات الهيمنة والاستئثار والانفراد بالسلطة،وما يرتبط بهذا النزوع، من الميل نحو نوع من "الاستبداد الديمقراطي"

بدعوى "حماية النظام" أو كما كان يقال "حماية الثورة"، "والدفاع عن الجماهير" والوقوف بوجه "الثورة المضادة". والشعب يدرك بحسه وتجربته التاريخية، أن هذا الميل ليس إراديا في كل الأحوال، إنما هو نتاج عرضي لسطوة السلطة وإغراءاتها. وان من شأنه إذا ما تواصل أن يخلق أفضل مناخ للارتداد عن الديمقراطية، أو في الأقل تحجيمها وتشويهها.

لقد استبقت تظاهرات أمس بحملة مثيرة وملفتة،عملت، ربما دون وعي على تشويهها وتصويرها على أنها، إما موجهة من أطراف البعث الصدامي أو مهددة من هؤلاء الصداميين والقاعدة، وقابلة للاختراق من قبلهم.

وكنا ندرك رغم وعينا بمقاصد هؤلاء الأعداء، وسعيهم، أن مثل هذه الدعاوى غير مبررة، بل أنها متهافتة، تنطوي على قيمتين خطيرتين: أولهما تضخيم دور الصداميين وتصويرهم على أنهم قادرون على تحريك الجماهير، وهذا ما يدحضه الواقع جملة وتفصيلا، وثانيهما سوء استخدام هذه الفزاعة كتهمة ضد أية محاولة احتجاجية وضد أي معترض ومحتج، وهذا تجاوز خطير وتعد على كرامات المواطنين وقيمهم وعلى حريتهم في المعارضة والاحتجاج.

لكن التظاهرات التي شهدتها بغداد أثبتت وبالشكل الواضح والأكيد أن الجماهير التي خرجت كانت "مثالاً وعينة" من شعب أصيل ومتحضر وواع في احتجاجه وفي الأساليب التي عبر بها عن هذا الاحتجاج.

فلقد أثبتت الجماهير المتظاهرة أنها أذكى من خصومها الذين أرادوا النيل من صورتها، فكان أن سخرت جموع المتظاهرين جانبا أساسيا من جهد تظاهرهم لتأكيد تبرؤهم من البعث الصدامي والقاعدة وإدانتهم واستنكارهم لفلولهم التي لم تعد تخيف سوى المستفيدين من توظيفها كفزاعة سياسية.

لقد دان المتظاهرون البعث والقاعدة وكانوا واعين لمراقبة أي تحرك وأي شعار، الأمر الذي فرض عليهم حتى التخفيف من سقوف مطالبهم التي قدموها بأكثر الصيغ تهذيباً ورقياً، مؤكدين حرصهم على دولتهم وعلى العملية السياسية بإطارها الديمقراطي الصحيح وعلى تفهم المشكلات التي تواجه السلطات الحالية، وعلى أملهم وثقتهم في أنه ما زالت هناك إمكانية لتجاوز هذه المشكلات والنهوض منها بعراق معافى حر وكريم.

أنجزت تظاهرات ساحة التحرير بالشكل الذي يشرف المتظاهرين ويفخر به العراق والعراقيون. ولم يكن الكم العددي تعبيرا حقيقيا عن ملايين العراقيين الذين يشاطرون متظاهري ساحة التحرير قناعاتهم واندفاعهم، لولا الإجراءات التعسفية للحد من سعتها، لكن أسلوب التظاهر كان معبرا حقيقيا عن معدن عراقي أصيل، معدن توارى خلف عقود من الحرمان والاضطهاد والجرائم، وبقي ينبض بحياة وغنى وتمدن عكستها الجماهير بأرفع الصور في ساحة التحرير، تاركة الصورة الأخرى، الصورة الوحشية للأساليب التي قابلت حضارة المتظاهرين بهمجية الاعتداء عليهم والنيل من كرامتهم ومن نبل أهدافهم الوطنية العظيمة.

إن اللجوء إلى منع حركة العجلات، وبما منع آلاف المتظاهرين من الوصول إلى مكان التظاهرة لم يكن إجراءً امنياً احترازياً فحسب، كما ساقتها الحكومة، بل كان وسيلة أخرى، أضيفت إلى وسيلة التهديد بالصداميين والقاعدة، لمنع التظاهرة أو تحجيمها، كما أن الإجراءات التعسفية التي استخدمت ضد المتظاهرين والاعتداء عليهم، سواء بالضرب أو بالكلمات النابية أو بالاعتقالات التي طالت عددا كبيرا من الناشطين والإعلاميين أو باستخدام الرصاص الحي وخراطيم الماء وسوء استخدام المروحيات ومنع وسائل الإعلام من العمل، كلها كانت إجراءات أرادت التخويف والتهديد والتلويح بإمكانية اللجوء إلى أساليب السلطة المنافية للديمقراطية التي "ندعي" الامتثال لقواعدها في العراق الجديد في قمع الاحتجاجات والمحتجين!

كل هذا يفرض أن نبحث عن الصداميين وعن القاعدة وإجرامهما في مكان آخر وليس بين صفوف متظاهري ساحة التحرير..إن الذي لم يتردد في مواجهة مواطنين أبرياء وعُزّل إلا من كلمات راقية للتعبير عن احتجاجهم، والذي لا يتورع في استخدام كل ترسانة الجيش والشرطة في مواجهة أول تظاهرة سلمية وحضارية... هو من عليه البحث بين أدواته ووسائله عما هو مثير للشك والريبة.. وكان من مظاهر هذا السلوك إطلاق سيارات الأمن والمخابرات وهمرات الجيش في الشوارع لمطاردة واعتقال إعلاميين وناشطين شرفاء لا ذنب لهم سوى أنهم يعترضون ويحتجون بما يجب أن يكون عليه الاحتجاج في دولة ديمقراطية تحترم مواطنيها ويحبها هؤلاء المواطنون.

إن مجلس النواب مطالب، وفي أول لقاء له، بمساءلة أجهزة الحكومة التي جرى استخدامها بتعسف ضد المواطنين، لكون هذا لا يشكل اعتداء على متظاهري يوم الجمعة حسب، وإنما يشكل جرس إنذار لما يجب أن نتحسب منه في التعامل مع أية معارضة سلمية من قبل سلطة انطوى سلوكها في أول رد فعل لها، على الارتياب والقلق على مستقبل ديمقراطيتنا. كما أن النواب مطالبون بالتحقيق في الأداء المخجل، مهنياً وأخلاقياً، لشبكة الإعلام الممولة من المال العام، وانحيازها الفاضح ضد إرادة الشعب الذي يمولها. هذه الشبكة التي يديرها أمناء يفضلون الأكل مع السلطة ويوجبون الصلاة مع الشعب، مضحين بذلك بالوسائل الإعلامية التي يحركونها وبجهود الإعلاميين العاملين فيها والذين لا ينبغي أن يطول سكوتهم على هذا الوضع الرديء.

يوم الجمعة، وفي ساحة التحرير كنا أمام عقليتين، وكنا أمام أسلوبين، وأمام إرادتين، ومن حسن حظ الأقدار أن شعبنا استيقظ، واسترد زمام المبادرة، وكوّن لنفسه "مرجعيته" الخلاقة، المتمثلة بإرادته ومصالحه وحقه في الحياة، وهذا تأكيد على أن إرادة الشعوب هي الأبقى. وهو ما ينبغي أن يتعظ منه كثيرون يرون، أن ساحة التحرير ما هي إلا مكانٌ لإطلاق الهتافات وعرض الشعارات "الكلام المجرد"، يمكن إنهاؤه كما بالأمس، بجيش من الهراوات وخراطيم المياه والمروحيات التي تذر الرماد في العيون، وينسى من لا يريد الانتباه إلى عمق الظاهرة الجديدة، إن مظاهرة الجمعة كانت لقاعدة النظام الديمقراطي وأنصاره الذين اكتفوا بالتعبير الغاضب أحياناً عن تذمرهم وعدم رضاهم، دون أن يسيء لنبل مقاصدهم وسلوكهم الحضاري، خروج أفراد "تعرف الحكومة هويتهم السياسية عن السلوك المتحضر"، لكن هذا أيضاً لم يكن يستدعي هذا الهجوم الذي أوحى للمراقبين، كما انه مواجهة في حرب عصابات.

لقد أحسن السيد رئيس الوزراء في توصيف "حضارية المظاهرة ووطنيتها"، لكنه لم يصب الحقيقة، وهو يعرض لوقائع مواجهتها من قبل قواته.

ملاحظة أخيرة،..

أنها المرة الأولى التي توضع فيها القوات المسلحة، وليس قوى مكافحة الشغب، في مواجهة مواطنين محتجين عزّل، وآمل ألا تُسجل كمأثرة وسابقة للحكومة في أول عهدها، قابلة للتكرار!

(2)
حول مفهوم الديمقراطية..بين الشعب والسلطات..ثقافتان في حالة تصادم

القسم الاول

كما هو الحال في معظم دول المنطقة فإن الدولة العراقية لم تألف عبر تاريخها نظاما ديمقراطيا، بمعنى نظام يتوفر على بنية مؤسسية ومنظومة تشريعية وبيئة سياسية اجتماعية متكاملة ديمقراطيا ويمكن الاعتداد بها بين الأنظمة الديمقراطية التي عرفها العالم في أماكن أخرى غير منطقتنا.لا يمكن أن نسمي التجربة النيابية في العهد الملكي على أنها تجربة ديمقراطية، أو حتى مرحلة مؤسسة لديمقراطية قابلة للتطور والنضوج..

كانت تلك التجربة شكلا فوقيا لهضم التصارع بين مراكز قوى تشكل بمجملها حواشي للسلطة الملكية، وكان الهامش المحدود لقوى ليبرالية وطنية لا يكفي لإسباغ صفة الديمقراطية على النظام آنذاك..فيما كانت ملايين العراقيين لا صلة لها بذلك التكوين السياسي الملكي الهجين ولا بديمقراطيته المزعومة..

وحتى تجربة ما بعد ١٩٥٨ والتي كانت وعدا بحياة أخرى، وبنظام برلماني وبدستور يحفظ الصفة الديمقراطية للدولة، حتى هذه التجربة لا يمكن الآن التعويل عليها، فهي، ولظروفها المعروفة والتآمرات التي أحاقت بها ولضعف خبرات العسكر في الإدارة وألاعيب السياسة، بقيت بحدود الوعد الذي أنهته الدكتاتورية الفاشية بانقلاب ١٩٦٣.

لقد كنا مبكرين بدخول مرحلة حركة التحرر الوطني وأنظمة الديمقراطية الثورية..وكنا مبكرين أيضا في خسارة الديمقراطية من جانب وخسارة الثورية من جانب ثانٍ، وذلك بصعود قوى، مزجت ما بين الفاشية السياسية وطغيانٍ النزعة العسكرية ورغبتها بالاستئثار بالسلطة، وهو الحال الذي انتهت إليه معظم، إن لم نقل جميع، تلك التجارب التي ابتدأت بنزوع ثوري للتحرر وبوعود لبناء دول وطنية محترمة وتحترم مواطنيها، وانتهت إلى هيمنة أفراد أو أحزاب أعادت التاريخ والدول والمجتمعات إلى ما قبل العصر الحديث.

دخلنا في التنازع بين مراكز الاستقطاب الدولي، أو أُدخلنا فيه، وكانت الحصيلة متماثلة بالنسبة لمن شاء الوقوف معَ القطب الأمريكي والأوربـي، إيـران الشاه مثلا، ولمن شاء الوقوف مع القطب السوفيتي الاشتراكي، مصر عبد الناصر مثلا، فالبلدان، وهما مثالان قابلان للتعميم، لم ينجحا في التأسيس لدولة ليبرالية ديمقراطية (إيران) ولا دولة اشتراكية ثورية (مصر)..وقد انتهيا إلى مركزية شمولية دكتاتورية، الشاه وعبد الناصر، انتهت إلى ما انتهت إليه.. ولم يكن العراق بعيدا عن هذا التوصيف الذي عاشه بشكليه، في الملكية وما بعدها، وانتهى إلى أبشع أنماط الدكتاتوريات التي سحقت بطريقها كل شيء: الدولة والقوميات والطوائف والحزب والعائلة، وصولا إلى تدمير نفسها وسلطتها.

في الكثير من المراحل كان الوعي الاجتماعي منشطرا بين التعبير عن حاجته إلى الحريات وبين احتقاره للديمقراطية وتوصيفها على أنها نظام سياسي لحماية القوى المستأثرة بالسلطة..فيما كانت الحياة الحزبية المحلية، بوصفها حاضنة لنزعات المعارضة والاحتجاج ضد القمع والطغيان واحتكار السلطة، تزهد، هي الأخرى بتقاليد العمل الديمقراطي داخل الحياة الحزبية، لتكون الانشقاقات والانقسامات داخل الحزب الواحد معادلا لانشطار الدول وتمزقها وتفتتها على أيدي السلطات.

لقد بقيت الديمقراطية مجالا بعيدا عن متناول الدولة، كما هي بعيدة عن أنظمة الأحزاب..وبالتالي فهي بعيدة عن التفكير الاجتماعي.

كانت المعارضات تذهب إلى مفاهيم، من مثل العدالة والحريات وتكافؤ الفرص والاستقلال الوطني..وكان لاحتكار اليسار الاشتراكي أولا واليمين الإسلامي ثانيا لشارع المعارضة الوطنية، ولظروف تاريخية لها صلة بنضج المجتمعات والوعي، مسؤوليته عن غياب الثقافة الديمقراطية ومن ثم السلوك الديمقراطي في ثقافة المجتمع.

وفيما كان العالم في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات في القرن الماضي يقف على صدمة الانهيارات الكبرى في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وهي انهيارات يتحمل جانبا من مسؤوليتها الجمود العقائدي للسلطات وطغيانها وتخلفها، وتحول الإرادة الشعبية هناك نحو أشكال لم تتبلور بعد من الديمقراطية..في هذا المناخ، كان العراق ينحدر على يد الدكتاتورية في نفق التدمير والاستبداد وشهوة الحرب والتمدد ومن ثم تحطيم كل شيء والإجهاز على ما تيسر من بنى دولة كانت تريد أن تكون حديثة على المستوى المعماري والتعليمي والصحي في الأقل.

انتهينا إلى لحظة ٢٠٠٣، سقوط دولة وانهيارها، واعتماد على قوة أجنبية لاجتثاث دكتاتورية لم تنفع أنهار من الدم العراقي في اجتثاثها وإنْ أنهكتها وقوّضتها وعرّت دمويتها، مؤسسات محطمة..وبلد بدا مشرع الأبواب على كل الأفاقين الضائقين ذرعا بحياة الطغيان في أوطانهم ووجدوا في العراق المحتل فرصة للموت والانتحار، وبالتالي العمل على تعويق فرصة يريد العراقيون الإمساك بها كعزاء عن ماض تولى وحاضر محطم، أملا في مستقبل أدركوا أن لا قيمة له من دون ديمقراطية.

دخلنا هذه اللحظة بعد عقود من الانغلاق عن العصر..عقود شهد فيها العالم أعظم الثورات: ثورة الجينات وثورة الاتصالات وانفجار المعلومات والعولمة..

دخلنا لحظة.. وأردنا بها أن نعود إلى العصر..وبفعل خبرتنا الباهظة مع دكتاتورياتنا وحرماننا وظلمنا وتهميشنا وعزلنا وجدنا أنفسنا نضع أيدينا على خيار الديمقراطية..إن خبرتنا التاريخية مع مصائبنا كانت كافية لتهدينا إلى قيمة الحرية، حريتنا مع أنفسنا ومع بعضنا ومع الآخرين..

اخترنا الديمقراطية..وكان علينا جميعا أن نتبارى مع بعضنا من أجل أن نكون بمستوى اللحظة التاريخية، أن نكون ديمقراطيين ومؤسسين لديمقراطية كثيرا ما احتقرناها، وكثيرا ما نأينا بأنفسنا وأحزابنا وعائلاتنا ومجتمعنا عنها.

كانت كل معضلة نواجهها بعد ٢٠٠٣ اختبارا لديمقراطيتنا.

وما أكثر معضلاتنا بعد ٢٠٠٣..

أردنا أن نعوض غياب السلطة ونشكل سلطة وطنية، فعاد كثير منا إلى فكرة الاستئثار وكسب كل ما يمكن كسبه من سلطة يراد تأسيسها..فكانت الفكرة الديكورية لمجلس الحكم، إلى جنب حاكم الاحتلال المدني بريمر وأخطائه أو سوء نياته القاتلة!!

بدأنا، مع مجلس الحكم، بزرع بذور التحاصص الذي لا علاقة له من قريب أو بعيد بتمثيل المكونات..

احتجنا إلى دستور ينظمنا ويفصل في ما بيننا، فجعلناه حمّال أوجه ليرضي الجميع ويغيظهم على حد سواء.

وبدأنا مع هذا الدستور نراكم مشاكلنا..

لا ديمقراطية بلا انتخابات..ولا انتخابات بلا قانون..

لفلفنا قانونا ينظم الانتخابات..لا مثيل له مفصلا لاستيعاب وتثبيت المحاصصة، وليس تمثيل المكونات.

وحتى إذا ما أجرينا الانتخابات، واخترنا قانوننا..عدنا واحتلنا عليه بالجلسة البرلمانية المفتوحة..

قلنا لا بأس..هذه حياة سياسية تنتظم بتطور الخبرات ومرور الوقت..لكن لدينا ثروة لنطورها، لدينا النفط..لتتحرك الحياة ومعها يتحرك كل شيء..فأحبطت إرادات ومصالح الجوار، عبر ممثليها المحليين، مشروع قانون النفط والغاز وأرجأته على رفوف البرلمان..

لقد وضعنا أنفسنا في (ديمقراطية) تعيق أكثر مما تيسر..

لم تكن المشكلة في الديمقراطية..كنا ندرك أن المشكلة في مكان آخر، في النوايا ولا اطمئنان الكثيرين ورغبة آخرين في فرض الرأي والذات، الذات التي تستعير تسمية المكونات، طوائف وقوميات وأديانا، شعارا لتمرير المصالح الحزبية والشخصية والأسرية..

أرجأنا التفكير بقانون للأحزاب..وجميعنا يدرك أنه لا يمكن لانتخابات ديمقراطية ومؤمنة بقيم الديمقراطية من دون قانون للأحزاب..دخلنا انتخابات ومن دون هذا القانون..

ولو عدنا إلى قوانين الكثير من الأحزاب لوجدنا أنه (قانونها) وإستراتيجية عملها لا تستقيم والديمقراطية..تفكير شمولي ورؤيـة لدولـة شمولية مـا زالا يتحكمان بمفاهيم كثير من الأحزاب التي تنظر إلى الديمقراطية كدابة يجري العبور على ظهرها إلى الدولة الحلم.

كانت المشكلات تتراكم..وكان الشعب ما يزال يثق بالأفق الذي تطلع إليه بعد ٢٠٠٣..لكننا الآن أمام لحظة حاسمة، لحظة العراق والمنطقة بعد ٢٠١١..فأين نحن؟

(3)
حول مفهوم الديمقراطية..بين الشعب والسلطات..ثقافتان في حالة تصادم

القسم الثاني

كان من أسباب تراكم مشكلات العملية السياسية، ومعها عملية بناء الدولة الجديدة طيلة ثماني سنوات هو (تعطيل) الكثير من إجراءات الديمقراطية اللازمة لمواجهة الفشل والإخفاقات التي بقيت تتراكم على طريق تأهيل الدولة ومؤسساتها، كدولة ديمقراطية، على المستويات كلها: السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية،

وقبل كل هذا على المستوى التشريعي.. ذلك أن لا ديمقراطية تعمل وتنتج من دون نظام تشريعي متكامل ومتعاضد وليس متعارضا.

لقد بدأت الديمقراطية العراقية وكأنها تريد أن تختصر كل شيء، الزمن والوعي والمتطلبات الإنسانية والحزبية والمؤسسية والظروف التي تعيق التطور الطبيعي للولادة والنمو الديمقراطي في بلد شهد وعاش على أسوأ فصول الدكتاتوريات، بسلوكيتها وثقافتها وتقاليدها.. كانت الرغبة المجردة بالديمقراطية أكبر من المؤهلات اللازمة لبنائها.. وكانت المخاطر التي تحيق بالبناء من جهة والإرادة الوطنية العازمة على استعادة السيادة وإنهاء الاحتلال من جهة ثانية هي ما فرض (التسامح) وغض الطرف عن الكثير من الأخطاء والممارسات والظواهر.. وكان بعض الأخطاء قاتلا.

الديمقراطية في أي مجتمع هي نسيج متكامل ومتحرك.. فاعلية وديناميكية بين الشعب والسلطات، جدل، قبول واعتراض ينتج عنه تقدم المجتمع والدولة أو تراجعهما، اعتمادا على قدرة الديمقراطية على ضبط الصراع وتوجيهه..

لكن الديمقراطية العراقية بقيت معطلة لكثير من مفاصل تحريك الجدل وتفعيله، وبدت كما لو أنها نظام يسير على وفق النيات الحسنة، بينما لا مجال للنيات في عمل بمشروع دمقرطة دولة، وهو عمل محكوم، بمرحلته التأسيسية، بصراع إرادات وإيديولوجيات ومصالح.

لقد ظهرت القاعدة الشعبية العريضة مؤازرة وداعمة ايجابياً لمراحل النزول بالديمقراطية إلى الأرض.. خرجت الملايين في انتخابين واستفتاء على الدستور، وكان مسيرها محفوفا بالانفجارات والتفخيخ والقتل.. فكانت مأثرة عظيمة وقف لها العالم محييا شعبا عازما على بناء ديمقراطيته ودولته بشجاعة سنظل نفخر بها.

اختارت الناس نوابا لم تكن تعرف عن معظمهم أي شيء.. وكانت الثقة بقوى سياسية عارضت صدام عقودا من جانب والرغبة بوضع أسس، أي أسس، لبناء الديمقراطية من جانب ثان، وتحدي إرادة الإرهاب والعودة إلى الدكتاتورية من جانب ثالث، هي كلها دوافع أخلاقية ووطنية للخروج العظيم للشعب في انتخاباته والاستفتاء على دستوره.

ومع هذا الخروج كان يعتمل في دواخل المواطنين عدم رضا على آفة المحاصصة التي وجدوا أن الانتخابات وبرلمانها وحكومتها قد انتهت إليها.

وكان الفساد الذي يستظل بالتحاصص ويستفيد من أجواء العنف والإرهاب، ويغذيهما بأحيان كثيرة، ويستغل ضعف إدارات الدولة، كان يثير وينمي الغضب في نفوس المواطنين.. فيما كانت سياسات الحكومات ودوائرها الخدمية تنام على هزال جهودها وتلفيق مشاريعها الوهمية واستعراض خططها الزائفة، مطمئنة من أن الشعب مضطر للقبول بالحال ما دام ثمة خوف من أن تسرق دولته الجديدة من قبل الإرهاب أو من قبل الدكتاتورية التي لم تزل تطل بأشباحها من خارج الحدود.

كان الغضب ينمو لكن فرص التعبير عنه، سلميا وديمقراطيا، كان يجري إرجاؤها تحت ضغط تلك الظروف، ولعدم التمرن على تقاليد الاعتراض والاحتجاج الديمقراطية.

لقد انتهينا منذ ١٩٦٣ من استخدام الاحتجاجات العلنية، وأدخل الشعب في نفق الغضب الداخلي، كتمان الاحتجاج، أو انتظار فرصة تصريفه بطرق غير سلمية.. هكذا تنمي الدكتاتوريات نزعات العداء والانتقام وحتى تدمير الشعور بالمواطنة وبالمسؤولية عن الممتلكات العامة التي ينظر إليها بوصفها ممتلكات قمع واحتكار سلطة مسخرة ضد إرادة المواطن.

لم يجرب الشعب فرصة للتعبير العلني السلمي عن احتجاجه على أخطاء العملية السياسية وأخطاء إدارة الدولة بعد ٢٠٠٣.. وكانت القوى السياسية المهيمنة والقادرة على تحريك الشارع تضبط إيقاعها على أساس التشارك في المحاصصة، وما يوجبه من مهادنات وتبادل للصمت.. وكان هذا التشارك ممرا لتضخم المشكلات واستفحال الأزمات وغياب أفق الحلول المرجوة.

في الكثير من مناسبات الأزمات التي كانت تعترض تلك الشراكة لم تكن الوسائل الديمقراطية بإطارها الصحيح هي الحل لتفاهم وانسجام القوى المتصارعة.. كان (تكييف) الديمقراطية وليّها حسب المتطلبات هو أيسر الحلول للخروج من أزمات.. ولم يكن الخروج ممكنا لكنه الإرجاء، إرجاء الأزمات والتعويل على الزمن.. هكذا جرى ابتكار الجلسة المفتوحة للبرلمان، كوسيلة أسبغت عليها شرعية مبهمة لتضييع الزمن بصورة غير دستورية ولمحاولة الوصول إلى حل، أي حل.. هكذا مثلا جرى اجتثاث البعض، وهكذا أعيد البعض إلى منصب رفيع وكأن اجتثاثا لم يحصل!! وهكذا مثلا صعد إلى البرلمان من صعد ولم تكن له في صناديق الانتخاب أكثر من ألفي صوت.. أي التفاف على الديمقراطية، وأي تسفيه للانتخابات هذا؟

من المؤسف أن الكثيرين من متقدمي الطبقة السياسية كانوا ينظرون إلى الديمقراطية بوصفها هذا..اسفنجة قابلة لامتصاص كثير أو قليل من الماء حسب الحاجة.

الديمقراطية وانتخاباتها هي تصارع بين برامج عمل تتنافس من أجل كسب ثقة الجمهور.. لكن الجمهور العراقي لم تقدم له برامج في الانتخابات الثلاثة التي أنجزها.. وهذا خلل كبير في العملية الديمقراطية ضاعت معه فرص المراقبة والمحاسبة على أساس البرامج.

كان المواطنون يريدون أن تستمر العملية الديمقراطية، لكن جزءا كبيرا من تسييرها يبقى يعتمد على نشاط المواطن في المراقبة والدعم والاحتجاج.. وما حصل هو دعم من طرف واحد، دعم الشعب للسياسيين وانصراف هؤلاء عما يأمله الشعب صامتا صابرا محتسبا.

لقد عزونا الكثير من هذه المشكلات إلى الظرف التاريخي والى طبيعة التركيبة الفكرية الإيديولوجية لمعظم القوى السياسية والى التربية في بيئة لم تدرب الشعب والسياسيين على حد سواء على العمل بالديمقراطية.. لكن كان المفروض بالسياسيين أن يكونوا أسرع وأكثر مرونة في تأهيل أنفسهم وقواهم الحزبية للعمل في النظام الجديد، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

وفي المقابل من هذا، وفي الضد منه كانت أجيال جديدة، بعضها شبّ على الحياة، وقد أطيح بالدكتاتورية، وبدأت لغة جديدة في القاموس السياسي اليومي تتغير، اختفت مفاهيم وحلت محلها مفاهيم جديدة..اختفت إجراءات وجرى التعرف على إجراءات أخرى.. ثمة انتخابات، وثمة سلطة يمكن نقدها، ثمة مجتمع مدني وحقوق وحريات.. وثمة عالم افتراضي يكتشف به نفسه ويكتشف محيطه والعالم، ثمة انترنيت وفيسبوك وتويتر.. وفضاء اتصالي مفتوح.

لم يكن الشبان العراقيون بعيدين عمّا كان يفعله مجايلوهم في أماكن أخرى.. لكن السلطات وحدها التي لم تكن تفكر بما يمكن أن يفعله شبان جربوا الحرية في الحياة والحرية في الانترنيت.. ولم يعد ممكنا سوى الإصغاء إليهم، وهم يعودون ثانية من العالم الافتراضي إلى الحياة، إلى الشارع، إلى ساحة التحرير.

يفهم هؤلاء الشبان ويعيشون الديمقراطية أكثر مما ننشغل به نحن من التفكير بها.. الحياة هي إجراءات وزمن يمضي.. يدرك الشبان ذلك بفعل حيويتهم في الحياة ورغبتهم باختصار الزمن، زمننا الثقيل الذي يمشي الهوينى.

هل نستمر نمشي الهوينى؟ هل فينا القدرة على الجري؟ هل نمتلك إمكانية أن نعمل؟ ما الذي يمكن عمله؟

ندرك أن هذه الأسئلة قابلة للتوالد.. لكن ندرك أيضاً أن الشروع بالعمل أكثر جدوى من التفكير الذي لا يعبأ به الشبان كثيرا.

(4)
حول مفهوم الديمقراطية..بين الشعب والسلطات
من العسكرتارية، إلى الدولة المدنية الديمقراطية

القسم الثالث

إذا تجاوزنا الانقلابات العسكرية الظرفية، في كل من سورية والعراق في النصف الأول من القرن الماضي، فان انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، شكل فاتحة عصر الانقلابات العسكرية الوطنية في العالم العربي، وتسيدها كظاهرة سياسية سائدة. فانقلاب يوليو (تموز)، الذي تحول بقرار سياسي إلى ثورة وطنية تحررية، والذي أرخ لمرحلة جديدة، لم يشكل بنموذجه، نمطا موصوفا ، وأداة "عسكرية" للتحول السياسي والاجتماعي فحسب، بل وكرس "مفهوما قيميا متكاملا لشكل الحكم الوطني"، وما ينبغي أن يكون عليه الحكم من نهج سياسي وإجتماعي واقتصادي، كما أطره أيدلوجيا وتنظيميا وثقافيا، وتبلور عبر سلسلة متكررة من "التجربة والخطأ" التي أصبحت هي الأخرى فلسفة للحكم.

ومن هذا "المعطف الانقلابي الوطني" ولد عالم عربي يقوده عسكريون ذوو مراتب وسطى، ينحدرون من الريف أو الأطراف، وتغلب عليهم، سيماء البرجوازية الصغيرة أو الملاكين الصغار.

لقد اعتبرت الانقلابات العسكرية التي أنهت الأنظمة الملكية الجائرة، "هبة" و"نعمة"، بعد أن عجزت الأحزاب والحركات الوطنية عن إجراء أي تغيير في تركيبة تلك الأنظمة رغم نضالاتها وتضحياتها الكبيرة. بل أن بعضها بدا متواطئا، تفسخ في مجرى مناوراته، وفقد مصداقيته.

وفي مثل هذا المناخ الذي ساد فيه التخلف والأمية ولم تتبلور فيه الطبقات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية، تمكن "الضباط الأحرار" من بسط نفوذهم كبديل وطني للإنقاذ وكصيغة للحكم تنشد تحقيق تحولات اجتماعية-اقتصادية من شأنها خلق طفرة نوعية في الريف السائد، وإنشاء قاعدة صناعية وطنية، تعيد الاعتبار للمواطن الفلاح والمواطن العامل كقاعدة للمواطنة الحرة المتساوية.

إن التكوين الضعيف للأحزاب والحركات الاجتماعية، وعدم نضوج تجربتها، ليس بمعزل عن أنماط الحكم الاستبدادية، ساعد على ترويض "المجتمع"، للقبول بالأنظمة التي جاءت بها الانقلابات العسكرية، بل وتبنتها حتى الأحزاب السياسية كأسلوب للتغيير لا بد منه وبالتالي للحكم أيضا.

لقد انطلقت جميع الانقلابات التي شكلت "العصر الجديد" في العالم العربي في إطار حركة التحرر الوطني، وهدفها المباشر الإطاحة بالأنظمة الرجعية الخاضعة للنفوذ والمصالح الامبريالية. وبتحقيقها لهذا الهدف، قدمت نفسها كممثل لإرادة الشعب ومعبر عن مصالحه في التحرر والتطور.

ولم تجد السلطات الناشئة عن هذه الانقلابات من وسيلة لتحقيق ذلك، كمرحلة انتقالية، سوى نشر ضباطها لقيادة الدولة بكل مرافقها الحيوية، "منطلقين" من الرغبة والنية الصادقة في "تهذيب" الحركة السياسية، و"تأهيل" المجتمع لتسليم السلطة إلى الشعب والعودة إلى الثكنات. لكن التهذيب، "والتأهيل" لم يكتملا، إذ دخلت المجتمعات العربية التي سادتها الحركات العسكرية، والقوى السياسية في صراعات مريرة مع الحكام الجدد للحفاظ أو لاستعادة بعض المكتسبات التي كانت تنعم بها في ظل الأنظمة البائدة، وللحيلولة دون قضم حرياتها والتجاوز على حقوقها، تحت واجهة توطيد النظام الوطني، والتصدي للتآمر عليه، ودرء المخاطر عنه.

وبدلاً من المرحلة الانتقالية التي امتدت، كان يتم وبوتائر متسارعة عنيفة، عسكرة المجتمعات العربية، ولتتحول السلطات الثورية إلى أنظمة توليتارية، اتخذت لها واجهات مدنية، كحزب أو اتحاد اشتراكي، أو جماهيرية، تطورت مع مرور السنين إلى حكم للحزب الواحد أو الطغمة الواحدة، أو العائلة والعشيرة.

إن أي وطني منصف لا يمكنه نكران وطنية جمال عبد الناصر وصدقيته في تحرير بلده من الاستعمار والتبعية، كذلك نواياه في تطوره وتقدمه.

لكن هذا الإقرار، لا يلغي بأي شكل كان تأسيسه لنمط في الحكم، أدى إلى عسكرة الدول العربية التي سادتها الانقلابات العسكرية (الوطنية) وخلقت طغما وأنظمة دكتاتورية، صادرت إرادة الشعب وبددت ثروات البلاد، وفككت نسيج المجتمع وأعادت إنتاج أكثر القيم والعادات تخلفا، وانتهت إلى تكريس نمط جديد من الجمهوريات الاستبدادية الوراثية. يكفي إيراد نموذجي صدام حسين والقذافي، للتعبير عن هذا الموروث السياسي المدمر لعصر الانقلابات العسكرية "الوطنية".

وأيا كانت المآثر والمنجزات التي حققها عبد الناصر، فأن مآلها، وضعت العالم العربي وشعوب "الانقلابيين العسكريين" في مواجهة نتائج كارثية في جميع الميادين، حتى على صعيد شعارها القومي المقدس "تحرير فلسطين"، وما انتهت إليه من هزيمة، ما زلنا نعيش تداعياتها ونتائجها.

وإذا جردنا حصيلة ستة عقود منذ الانقلاب "الوطني" التأسيسي في مصر حتى الآن، لانتهينا إلى مأزق لا فكاك منه. فقد حصدت شعوبنا ثقافة مشوهة، تموه، الهزائم والإخفاقات والاستبداد، وتقدمها بصيغة أغنية وقصيدة ومقالة وضروب من الفن السيئ بمجدها، ويجعلها تفرداً وإعجازا وطنيا، وأحيانا "فلتة" وهكذا قدم "مبدعون" عرب صدام حسين والقذافي وأمثالهما.

وإذا كان عبد الناصر في صعوده، يحفز على مثل هذا الخلق، فان وطنيته لم تمنعه من ابتكار شتى أساليب الردع ومصادرة الحريات وتكريس سلطة الفرد المطلقة، والتمهيد بذلك كله، لمرحلة نائبه أنور السادات وخليفته حسني مبارك.

لقد أنجزت تلك المرحلة، بجهد فكري وثقافي "خلاق" صيغة "الحكم الوطني" في مواجهة الديمقراطية التي قننت مفاهيمها لتعبر عن طبيعة ذلك الحكم، لكن مأثرتها التي تكرست في ما أعقبها من حكم أولاد الانقلابات العسكرية تجسدت في مفهوم "الوطني المستبد"، كتطوير للمستبد العادل الذي تمثل في أباطرة وملوك وأمراء، حيث تجاوز "وعاظ السلاطين" طغيانهم، مقابل التمجيد بمواقف في مواجهة عدو خارجي، أو انجازات عمرانية أو ما يماثلها، وإهمال تلويث مناخات الوطن بعذابات "العبيد" والرعايا مسلوبي الحياة.

إن نموذجا كاملا لما أدت إليه سلسلة "التجربة والخطأ" في مصر، أثقلت كاهل شعبنا العراقي، وأغرقت وطننا بدماء مئات الآلاف منذ انقلاب ١٩٦٣ الفاشي، مرورا بالانقلابات الأخرى، وصولا إلى حكم الطاغية صدام حسين.

وربما ستنعم شعوبنا براحة البال، وهي تودع "مسخ الناصرية" - المخبول معمر القذافي، وعلي عبد الله صالح التلميذ السيئ لصدام حسين، وأشباه رجال آخرين، تتصاعد الدعوات من شعوبهم لعلها تنعم براحة البال هذه.

إن شعبنا العراقي الذي استنفد كل رصيد صبره على تحمل مظالم الدكتاتوريات المتعاقبة، لن يجد نفسه في حالة تراض ومساومة مع أي حكم لا يرضخ لإرادته الكاملة، فقد نفد صبره، وحان لمن يأتمر بأمره "ديمقراطياً" عبر صناديق الاقتراع، أن يدرك ذلك.

برحيل بن علي، ومبارك، وقرب رحيل العقيدين، وأشباه آخرين، نكون قد انتقلنا إلى نهاية حقبة "العسكرة الوطنية" لتنتهي معها الوطنية المجردة كتعويذة، دون أن تستند إلى نظام ديمقراطي في إطار دولة مدنية متحضرة يشعر معها المواطن بالكرامة وبحقوق طالما ديست بجزمات العسكر وبجشع الطغاة

(5) تحت نصب الحرية..مزار جديد لمقر قديم

يقال إن دوائر الأمن في الخمسينات من القرن الماضي في ظل الحكم الملكي اعترضت على قرار نوري السعيد تعيين احد الموظفين، على رأس دائرة مالية رقابية في متصرفية بغداد. وحين استفسر عن السبب قيل له إن الموظف المذكور " شيوعي" ! فابتسم ورد عليهم انه اختاره لهذا السبب بالذات، لأنه يعرف أن الشيوعيين يريدون قلب النظام، لجملة أسباب منها استشراء الفساد، لكنهم يتميزون بمنتهى الأمانة ، أي أنهم نظيفو اليد!

بالطبع لم يكن الشيوعيون، ولا غيرهم، يعتبرون نوري السعيد "وطنياً" بتعبير ذاك الزمان، ولا حتى بمعايير أيامنا هذه، حيث أصبحت السرقة والتعدي على حرمات الناس وكراماتهم، ونهب ثروات البلاد، والتزوير والامتيازات والاستيلاء على أملاك الدولة وشرائها بالتحايل على القوانين،مجرد أخطاء قابلة للتصحيح بقرارات وزارية، شرط أن تكون مبررة، وقابلة باعتبارها وجهة نظر.!

أمس أوعز رئيس الوزراء، وآمل أن لا يكون هو، إلى قواته أن تطلب من جهتين سياسيتين، شاركتا مع المحتجين في مظاهراتهم بالمطالبة بتحصين العملية السياسية، والتجربة الديمقراطية المهددة من داخلها، بإخلاء مكاتبهما خلال يومين! ولم يعرف مصدر القرار أن مثال الآلوسي مستأجر ، وليس بمحتل لأملاك الدولة مثل كل شركائه ، وهو بلا حول ولا قوة على لوي قرارات الدولة ولو إلى حين.

أما الحزب الآخر الذي قرر السيد رئيس الوزراء معاقبته ، لرفضه الاستجابة لطلبه بعدم المشاركة في المظاهرات الاحتجاجية على الفساد وانعدام الخدمات، فهو الحزب الشيوعي، الذي قدم آلاف التضحيات،دفاعاً عن الديمقراطية وعن وطن يستباح بالفساد.

قد يرى البعض أن هذا القرار دفاع عن أملاك الدولة والمال العام، وخطوة على طريق التصدي للفساد الذي يأكل الأخضر واليابس، فلماذا الاعتراض؟ من المؤكد أن هذا الإجراء كان يصب في الاتجاه الصحيح ، لو لم يأتي في هذا السياق المتهافت، ولو جاء في سياق استعادة مقرات الأحزاب دون استثناء، وكذلك الأملاك التي تحولت إلى سكن لقادة التحالف الوطني، وتغطي مساحات تفوق ما كان يتمتع بها بعض قادة النظام السابق. ولبعضهم أكثر من مقر وسكن في المنطقة الخضراء وفي الأحياء الأخرى من بغداد وغيرها من المحافظات التي تشكو تجاوزات الأحزاب الحاكمة ، احتلالاً للأملاك أو شراءً لأملاك الدولة بأبخس الأثمان!

إن هذا القرار يظهر كيفية تعامل الحكومة مع القضايا المثيرة لغضب المواطنين، والأولويات التي تعتمدها في معالجتها . وهي معالجات لا تظهر جديتها في التعامل مع رزمة المشاكل التي تلم بالبلاد، وتثير غضب ونقمة المواطنين، الذين يبدون مع تصاعد احتجاجاتهم حرصاً وقلقاً أكثر مما تبديه الحكومة على مصائر البلاد والحكم القائم.

ولا يراد بهذا التجني على رأس الحكومة أو الشركاء المتملصين، التواقين لركوب موجات الغضب لتحسين حظوظهم في المشاركة، وإنما هو تحصيل حاصل لما بدر منهم حتى الآن. فقد كان من المؤمل أن تصحح الحكومة من تقديراتها حول نوايا المتظاهرين في جمعة الغضب، وتتخذ الإجراءات التي تعبر عن ثقتها بهم، ورغبتها المخلصة بالاستجابة لمطالبهم وإيجاد السبل الكفيلة بإشراكهم في معالجتها باستخدام كل الإمكانات المتاحة، والبحث عن إمكانات استثنائية، فعلت العكس تماماً ، وعكست امتعاضاً متزايداً من الحركة الاحتجاجية، وإصرارا على مواجهتها بأساليب لا علاقة لها بأي قدر بالممارسة الديمقراطية. بل ويبدو أنها حاولت اكتساب الخبرة من تجربة جمعة الغضب، لتأمين أدوات أكثر فاعلية من وجهة نظرها في التصدي لأي احتجاج في المستقبل، سواء بتدابير استباقية عبر جمع المعلومات عن النشطاء أو اعتقال من ترى فيهم ريادة في تنظيم الاحتجاج،وتحفيزه، أو غيرها من الأساليب التي لم تكن يوماً ، كما أثبتت التجربة ، مأمناً لأي حكومة أو نظام.

لقد اختارت الحكومة بإنذارها الحزب الشيوعي إخلاء مقراته كأضعف خيار لها ، لتأكيد قوتها وهيبتها، بل وتقديرها لشريك في العملية السياسية تعجز عن اتهامه بالانخراط في الفساد او التآمر على النظام الديمقراطي، بل وفي العمل على اضعاف حكومة المالكي شخصياً. لكن ذلك لا يمنعه من احترام استقلاليته وانحيازه لمطالب الجماهير المسحوقة، ربما لأنه لا يملك غير هذا الخيار لتأكيد هويته وصدقيته .وسبق له أن قدم كوكبة من الشهداء والتضحيات، دون أن يقبل التضحية بهويته واستقلاليته.

إن مثال الآلوسي الذي عبر عن شجاعة وجرأة في مواجهة الموجة الإرهابية للطوائف المستبيحة طوائفها، يستطيع أن يتنقل بين مريديه دون حاجة إلى مقر، فهو يعرف أن المقرات ، غالباً ما تكون مقتلاً لأحزابها، ويعرف أنها قد تتحول مع مرور الوقت ودوام الحكم للحاكمين إلى مراكز للصفقات المريبة ، لكنها لن تعظم حزباً لا في عديد الأنصار ولا في الهيبة، وإلا أين مقر الحزب الوطني المصري،وأين بناية الحزب الدستوري التونسي؟

أما الحزب الشيوعي فلديه أجمل فسحة لنشاطه تحت جدارية جواد سليم..... مزار المظلومين، المكتوين بالإجحاف والعقوق، في ساحة عمال "المسطر" الذين عيرتهم نائبة دولة القانون!

من يدري قد يتحول نصب الحرية إلى مظلة وارفة لكل دعاة الحرية!

(6) حول قيام الدولة.. من دولة الاستبداد إلى استبداد الدولة

انتفت الحاجة للإشارة إلى عدم اكتمال تكوين الدولة ، دولتنا العتيدة التي طالما أوهمنا أنفسنا بأنها في طور التكوين " ديمقراطياً" في مجرى الحراك السياسي الجاري في البلاد، وفي إطار العملية السياسية الديمقراطية.فالدولة التي انتظرنا بفارغ الصبر اكتمال بنيانها ، اكتملت، وليس مهماً ، أنها لم تأت وفقاً لتطلعاتنا المشروعة التي ناضل الشعب لعقود، وعبر تضحيات مضنية، من أجل بلوغها. المهم أن الدولة قامت، وهي تسير بخطى متسارعة لتأكيد حضورها،

ودعوة من لم ينتبه لأخذ ذلك بنظر الاعتبار، والامتثال لما يستلزمه ذلك، من احترام الهيبة والوجاهة.

لقد انهارت الدولة القديمة، مع سقوط النظام الاستبدادي المباد في نيسان عام ٢٠٠٣ ، لكن انهيارها الفعلي كان قد بدأ في وقت أبكر من ذلك بكثير. فصعود البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨، رافقه بخطوات متدرجة قضم مفاصل الدولة وإلحاقها بكيانه، وبعد استيلاء صدام حسين على مقاليد السلطة وانفراده بها ، تم إنهاء أية استقلالية "شكلية لها" ، بعد ما تم دمجهما معاً" الدولة والحزب" واختزالهما بشخص الدكتاتور الذي أمسى هو الحزب والدولة معاً. ولهذا كان من المتعذر إسقاط النظام من دون إسقاط الدولة نفسها، وهذا ينطبق إلى حد ما على مكونات الدولة بما في ذلك الجيش.

لقد انتشى الطاغية بمأثرته هذه، إذ لم يعد بإمكان احد أن يتعرض لسلطته دون أن يعرض الدولة العراقية ، والوطن للدمار والخراب، ومن هذا استمد أعوان النظام من العرب القومجية، شعارهم " الدفاع عن الوطن" في مواجهة الدعوة لإسقاط النظام، وخصوصاً إبان حروبه الداخلية والخارجية . وبسبب هذا الاندماج ، استبشع بعض الوطنيين استهداف الدولة وانهيارها المدوي بالتلازم مع انهيار سلطة الطاغية. لقد أدرك صدام وقد استقامت له الأمور ، أن بإمكانه ترديد مقولة الأباطرة الشهيرة "أنا الدولة والدولة أنا.. ومن بعدي الطوفان"! كان واضحاً منذ وقت مبكر، أن الأمور سائرة نحو هذا المآل. فقد عبّر صدام أكثر من مرة أمام قوى سياسية، وفي اجتماعاته الحزبية، عن استغرابه مما يقوله البعض عن وجود صراع بين اليمين واليسار في حزب البعث ، " لقد آن لهم أن يعرفوا أنني اليسار واليمين حسبما تقتضيه مصلحة الثورة وقيادتها"! ومعروف انه كان يرمز لنفسه عند الحديث عن "الثورة وقيادتها".

ولعل ما يجري اليوم في ليبيا الطاغية القذافي ما هو إلا نموذج آخر لما كان عليه نظام صدام ودولته الاستبدادية. فالقذافي لا يمكن أن يتصور الدولة بكل ما فيها إلا ملكا خالصاً له ولعائلته ، ولم يتردد وهو في ذروة جنونه أن يشبه الشعب الليبي بالفئران، وانه لفرط إحساسه بملكية الدولة، بكل ما فيها من ثروات وبشر، طافت مشاعره بكل ما تفيض به مشاعر الطغاة من أدران ورزايا، واقسم أن لا يترك البلاد "للجرذان" وفي تربتها جثامين أجداده وأبيه وأمه! هذه هي الدولة بمفهوم القذافي، كما هي كانت لدى صدام، وكما كل الطغاة المستبدين.

لقد أتاح السقوط المدوي للدولة الاستبدادية مع سقوط نظام صدام حسين، فرصة تاريخية لبناء دولة ديمقراطية مدنية متحضرة. لكن الحاكم المدني للاحتلال الأميركي سرعان ما بدد هذه الفرصة التي يندر أن تتاح لأمة ، باعتماده خرائب النظام السابق في إعادة بناء النظام الجديد. فقد استعان بكل من أبدى الاستعداد للتماهي مع توجهاته، من كوادر الدولة القديمة، في التشكيلات الجديدة للشرطة والمخابرات والقوات المسلحة التي ظلت حتى الآن تثير شكوك وهواجس من تناوبوا على حكم البلاد..ولم ينته الأمر عند هذا الحد الملتبس، بل كرست المحاصصة الطائفية المشوهة ما كان قد وضع لبناته بول بريمر، وحولتها إلى ظاهرة تسود بنيان الدولة الجديدة بكل أركانها وميادينها، حتى يبدو من كرسوا حياتهم في مقارعة النظام المباد أمام مشهد الدولة الجديدة وأجهزتها ومؤسساتها، غرباء وربما منبوذين

مهمشين، لا فرق في ذلك بين أبناء الطوائف جميعاً من عابري الطوائف وأحزابها.

وفي حمّى التنافس بين حملة أسهم الطوائف وصكوك غفرانها، نفد صبر عابري الطوائف ، ممن سحقتهم الفاقة وهدهم البؤس والضيم، ونال منهم عوزهم لأبسط متطلبات الحياة الآدمية، فلم تعد تحمي البعض منهم بيوت الصفيح المتداعية، ولم يبق لآخرين شروى نقير يسدون به رمق أطفالهم وحرماتهم ، ولم تعد الأكثرية منهم تعبأ بانعدام الكهرباء والماء الصالح للشرب بعد أن أصبح غاز المصابيح مرتجىً مؤجلا، وبعد أن أصبحت البطالة تنخر في عوائلهم فتحول أفرادها إلى أشباح يذهلهم الجوع . لكن ذلك بالنسبة لمن تربعوا على كراسي الحكم بأصواتهم في المركز والمحافظات،لم يكن كافيا، فاستباحوا حرياتهم وحرماتهم تحت مختلف الواجهات، دون أن يوفروا مقدساتهم.

وأمام عجزهم وفقدان صبرهم على المكاره ، لم يجدوا وسيلة غير الخروج إلى الشوارع والساحات ليعرضوا ما آلت إليه أحوالهم، لعل أصواتهم تصل إلى أولي الأمر، إذ ربما لم يصلهم شيء من مظالمهم، وهم منشغلون بتأمين حوائجهم. لم يكن بينهم من يستر بعثياً ، ولم يكن بينهم، من زكى بعثياً تسنم منصباً مرموقاً في الحكومة، وليس بين أكثريتهم من له في الحكومة من معين. وربما لا يعرف الكثير منهم عن السياسة سوى، أن رئيس حكومتهم من موالي آل البيت. لقد وجد هؤلاء في نداءات الدعوة لعرض أحوالهم في الشوارع والساحات، متنفساً لمدى الجور الذي كلل هاماتهم، فاستجابوا للنداءات، وقد أوهمهم الدعاة أن الدستور يكفل حقهم في شوارع مدنهم وساحاتها!

وسرعان ما اكتشفت الجموع المهضومة حقوقها من جميع الطوائف، من عابري الطوائف، أن شباب الفيسبوك هم أيضا قد خدعوهم بتشويه هوية حكومتهم، وخدعوهم ثانية بكفالة الدستور لحقهم في عرض أحوالهم في شوارع وساحات مدنهم، حين انهالت الهراوات وخراطيم المياه، ثم الرصاص الحي عليهم، واستباحت دماء زكية لأقرانهم من الفقراء والجياع الذين كانوا يمنون النفس بان السادة قد يطعمونهم ويكرمون وفادتهم، ويبادر البعض منهم في توزيع البطاقة التموينية المسروقة عليهم بمناسبة عرض أحوالهم!

لكن ما لم يعرفوه أيضا أننا اكتشفنا لأول مرة بوضوح كاف، أن الدولة التي طالما تحدثنا بثقة أنها ما تزال في طورِ التكوين، قد اكتمل تكوينها!. ولكن أي تكون.. لقد بدأت من حيث تنتهي دولة الاستبداد. إن دولة في طور التكوين الديمقراطي لا تبدأ كأولوية لها، بتشكيل فرق لمكافحة الشغب، خصوصاً وأنها ما تزال تواجه ليل نهارٍ تحديات القاعدة وقوى التكفير من زمرِ الإرهابيين.. وان دولة ناقصة التكوين لا تجّيش ارتالاً مدججة بالسلاح الناري الحي ، لمواجهة متظاهرين عزل، جلهم من شباب الأمة ، وكلهم من قاعدة النظام الديمقراطي والمدافعين ببسالة عنه ، ولا تفرض منعاً للتجول، ولا تقطع الطرق العامة بالجدران الكونكريتية، ولا تستنفر الإعلام العام للتقليل من شأن الرأي العام، وتسخر من الشباب، ولا تسوق إعلاميين مرتزقة من حواريي الطاغية للحط من كرامة المتظاهرين والتلاعب بالحقائق!

لكن مشهد اكتمال دولتنا، كان سيظل ناقصاً، لولا مشاهد الجند وقادتهم، وهم يلاحقون المتظاهرين ويلقون القبض عليهم ويركلونهم بالبساطيل العسكرية بتباه يشبه تباهي الجلاد وهو يستمتع بتعذيب ضحاياه، لقد خبرنا هذا المشهد مرات ومرات، وتعرفنا على ملامح جلادينا، أنهم هم أنفسهم من تدربوا على أيدي جلاوزة البعث ، إذ لا يمكن لوطني مهما ضعفت وطنيته أن يمارس أي طقس للتعذيب. لكن المشهد يظل ناقصاً قبل التعرف على مشهد قبو بعثي بامتياز!

لقد قادت همرات القوات المؤتمرة بأمر القائد العام لدولتنا أربعة صحفيين كرسوا نشاطهم منذ سقوط الطاغية، دفاعاً عن النظام الجديد، وغامر بعضهم أو كلهم بعوائلهم التي طالها التشريد، بسبب انحيازهم لما اعتقدوه انه دولتهم الجديدة، اقتيد هؤلاء الشباب من العاملين في السلطة الرابعة المزعومة من وجهة نظر بعض حكامنا معصوبي الأعين لا يتوقف ضربهم بكل ما تحت أيدي جلاوزتهم من أدوات، إلى أقبية هي مقرات لبعض قوات القائد العام للقوات المسلحة، وهناك فعلوا بهم أو كادوا كما كان يفعل أوباش البعث، لم يكتفوا باستخدام التعذيب بالكهرباء(يا للسخرية يبدو أنهم يحرمون الشعب من الكهرباء ليستمتعوا بتعذيب أبنائنا بها)! بل تجرأوا على كي بعضهم بالكهرباء في مناطق حساسة من أجسامهم مستمتعين بإخبار ضحاياهم بأنهم فقدوا فرصة الإنجاب!، تماماً كما كان يفعل جلاوزة البعث! وإلا فمن أين استورد هؤلاء إن لم يكونوا من بين من ضيعنا اثرهم في تنافس ملوك الطوائف.

اللهم اشهد أن الدولة التي قامت على أنقاض نظام الاستبداد، قد اكتمل بنيانها، ولكن يا لزهد شعبنا المغلوب على أمره بالحاجة لمثل هذه الدولة.

إنني إذ اقر بقيام هذه الدولة، وقد فنيت عمري انتظاراً لدولة بديلة عن دولة الاستبداد، أعلن براءتي من هذه الدولة المضيعة، حتى تتخذ كل التدابير القانونية والسياسية الكفيلة بمعاقبة الجناة ومن يقف وراءهم، ويعاد النظر بالأسس التي تسمح بمثل هذه الممارسات المخلة بحقوق الأنسان وكرامته، وتدفع الدولة إلى منحدر الاستبداد، وحتى يتحقق ذلك سأواصل النضال مع كل التواقين في العراق الجديد لإعادة النظر في مشروع دولتهم التي دفعت إلى هذه المتاهة.. وأدعو كل مواطن حر شريف للعمل من اجل تقويمها ، بكل الوسائل الديمقراطية المتاحة، بمواصلة التظاهر وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي دون توقف حتى يقدم للقضاء كل المسؤولين عما جرى من انتهاك لحقوق الإنسان، وتشويه للقيم الإنسانية، وأطالب المرجعيات الدينية، باعتبار هذه القضية، مهمتهم الدينية، ما دامت تتعلق بالشروع بهتك أعراض مواطنين أبرياء من أبناء شعبنا بالتوقف عند هذه الظاهرة الخطيرة التي لا تتنافى مع الدستور وشرعة حقوق الإنسان فحسب، بل ومع قيم الإسلام الحنيف وقواعد الشرع الذي يفترض أن دولتنا تسترشد بها.أما مجلس النواب فلا اسأل غير الله أن ينتقم ممن له ضلع في هذا التكوين المشوه، الدولة المفتوحة على الاستبداد، إن لم نستبق تمادي من يدفعها في هذا الاتجاه.

إن فرصتنا في تدارك ضياع مشروعنا لبناء دولتنا الديمقراطية المدنية المنزهة من شرور ومضامين دولة الاستبداد، يتوقف على تصميمنا الراسخ بإدانة ما جرى ومعاقبة من قاموا بها ومن أوعز لهم وقادتهم، ومدربيهم.

إن تطهير الأجهزة المخابراتية، والقوات المسلحة من أرباب السوابق في أجهزة النظام المباد ومن المشبعين بثقافة الاستبداد، ينبغي أن تظل شعاراً مطلبياً ثابتاً.٠

تضامنوا مع حملة المدى .. الحريات أولاً

صاحب جاسب / البصرة

كيف يمكن لمروجين ومؤمنين بفكر شمولي اقصائي أن يكونوا ديمقراطيين وأن يبنون الديمقراطية؟ سؤال لا تجيب عليه الا الوقائع والاحداث التي ستنتهي بالعراق الى دكتاتورية اذا استمرت الامور على ما هي عليه

فؤاد رفعت /اسيوط من مصر

الحرة

تحياتي للمدى وهي تتألق في مدى الحرية..في هذا الزمن، زمن العمل والمراجعات..لن تكتمل الحريات في عالمنا العربي من دون تكامل عمل الثوار الشبان مع جرأة مراجعات المفكرين الاحرار..دمتم

عبد الآله سعيد (الموصل)

الكلمة الطيبة صدقة. هنيئا لكم صدقاتكم

صاحب خبرة

نعم صحيح. حين كنت شيوعيا كنت انظر الى الديمقراطية بكونها محاولة رأسمالية لتجميل النظام الراسمالي القائم على الاضطهاد..وحين تحولت الى اسلامي رأيت في الديمقراطية تخالف الشريعة باعتبار الدين نظاماً متكاملاً للحياة الدنيا وللآخرة..وفي أواخر عمري عرفت الشيوعية الحقيقية الآن وتطبيق الاسلام الحقيقي الان لا يتم ألا بدولة ديمقراطية عادلة

عامل مسطر

القلم النظيف

سلم قلمك الكاشف للعورات التي لا يخجل منها المتاجرون بالشعارات المزيفة والمتضامن مع الوطنيين الحقيقيين

باسم محمد حسين

نعم هكذا سيدي الفاضل فخري كريم زنكنة صاحب التاريخ الثري

محمد الحيدر زائر

سلمت يداك أستاذ فخري.. ما قامت به الحكومة نيشان فخر وشرف للآلوسي والحزب الشيوعي وما كتبته بحقهما نيشان شرف وفخر لك وللمدى

امل من بغداد

تسلم على الطرح الجيد وانا منذ فترة اسأل عن الاستاذ مثال الالوسي اين هو ؟ ؟؟

فرات علي زائر

اشعر ان هكذا افتتاحيات تساعدني على التفاؤل، في وقت لم تدع السلطة فيه حتى بارقة صغيرة للأمل. شكرا لكاتب الافتتاحية.

ابو سهيل زائر

هذا الموقف الجميل من الاخ الكاتب الذى تشهد له الساحة الثقافية العراقية بالمواقف المساندة بقوة لحرية الرأي والمطاليب الجماهير الكادحة ولكن احذر من الضحية إذا تحولت الى جلاد

عبد الحسين جبر جبر

تحياتي الى السيد فخري كريم ارجو ان تترك الدفاع عن الحريات واقسم بان جريدة المدى فعلت الذي لم يستطع احد فعله من المعممين

زائر

تحية لهذا القلم المفعم بالحيوية الذي افتقدناه من زمان مقالة رائعة قصيرة ولكنها بالصميم ان الوضع لا يمكن السكوت عليه بحجة دعم العملية السياسية اعتقد ومعي الكثيرون ان العملية السياسية انحرفت عن الاهداف التي نادى وناضل من اجلها الشعب العراقي. ننظر من حملة القلم مثل الاستاذ فخري المزين من مثل هذه المقالات لا نريد ان يصل المواطن العراقي الى اليأس و الى ان يحرق نفسه كي تنتبه الحكومة العراقية ان جرس الانذار قد دق من زمن واخشى ما اخشاه عودة الدكتاتورية بثوب جديد اكثر قسوة

محمود الإبراهيمي زائر

ان قرار الحكومة العراقية للأسف بكل كتلها بحق المشاركين في التظاهرات المطلبية دليل آخر على فساد مفاصل الحكومة وهو فساد عام يشمل كل مرافق الحياة لأنهم لا يفهمون معنى الحياة الا من خلال الفساد نفسه لا استغرب مثل تلك القرارات لانها تمثل أخلاقهم
وعليه فان كل ما جاء بمقالة أبو نبيل فهي الحق عينه وله الشكر كما عرفناه مدافعا عن الحق.

الأصبع البنفسجي احذروا التغيير!!

أفراح شوقي

ربما لم يعتد بعد من أعتلى منصباً رسميا ما في تشكيلة حكومتنا الجديدة أن يستمع لنداء الناس في الشوارع، وان نطقوا اسمه أو رددوه ما شاءوا، وان بحت أصواتهم (وجابو طاري العشيرة كلها) على طول شارع المتنبي حتى ساحة التحرير، أو حتى على طول شارع السعدون مرورا بكهرمانة والفردوس والكرادة وحتى ابعد واكبر نقطة نفايات في منطقة الشرطة الرابعة والخامسة والسويب وسواهم من مناطق تقع في مركز بغداد، ولكن يكفي ان تزورها لمرة واحدة حتى تقرر ان تنضم سريعا لزملائك المنادين وتلوح بيديك ايضاً، ومع ذلك لن يستمع لك السادة المسؤولون ما لم تقدم لهم طلباً اولياً برغبتك لقول رأيك في تظاهرة سلمية مئة بالمئة، وتحدد زمان ومكان رأيك اولاً وهويات من معك وهل هم من مؤيدي فريق برشلونة أم ريال مدريد وتنتظر عشرة أيام حتى يوافقوا، وقد لا يوافقوا وعندها لابد لك من العودة إلى مربعك الأول وأنت راض مرتض ولا حول لك ولا قوة إلا بالله، ففي عقلية هؤلاء ممن هم على سدة الحكم الآن إن الكرسي لم يقدمه لهم غير اصوات الناخبين من عامة الشعب أنفسهم الذين عبروا ذات نهار على فوهات المفخخات وهم يلونون سبابتهم بالبنفسجي علامة التأييد وان لم يفضل احد منهم هذا اللون في حياته مطلقاً، ومادام البنفسجي قد سبق اللون الاحمر علامة الندم اليوم، فالغلبة للبنفسجي ولا يحق للعباد ان يغيروا، وان خابت امالهم ومالت وان ابيضت شعورهم او صلعت رؤوسهم قبل أوانها وهم خيرة شباب المحلة، وان كسدت أحلامهم من فرط بطالتها، وان اصفرت شهادة التخرج وتكسرت، في انتظار فرحة الوظيفة، وان اشتعل خريج كلية الهندسة كسائق تاكسي ولم يجد خريج اللغات مهنة له غير كنس الشوارع، وان غابت الحصة التموينية بين تلافيف الفساد، وتأخر إعمار البلاد، وبقيت تسكن بالإيجار، وان اعتاشت معظم ارامل سنوات الحروب والطائفية على املٍ منحة الرعاية الاجتماعية البالغة خمسون ألف ديناراً فقط!

نقول لا يحق لأحد اليوم أن يعترض على اللون البنفسجي، فساستنا اليوم تمسكوا به أكثر من الأول، وصاروا مستعدين لبذل كل أشكال القمع المعروفة وغير المعروفة بعد كي لا تفكر أن تلون إصبعك بغير هذا اللون الذي أصعدهم الكرسي وذاقوا من حلاوته ولذته ما يكفي لينسيهم كل مرارات وأوجاع ومطالب الشعب.

قد يعترض البعض على ما مر ذكره ويقول إنكم تحاولون تشويه العملية السياسية وتدميرها، وإعادتنا للمربع الأول، ولهؤلاء نرد إننا مازلنا متمسكين بمبادئ العملية السياسية التي لوحت لنا جميعا بعراق ديمقراطي حر وعادل، مازلنا نشمر سواعدنا ذاتها كي نبني، كي نصون ما تبقى من أحضان الوطن، ولأجل أن تصمد تلك المبادئ وتعلو ونشهد حراكا جذريا حقيقيا في العراق من قبل كل مسؤول ومتسيد ورئيس كتلة وحزب ندعوكم لان تزيدوا مظاهراتكم جهاراً وتسمعوا أصواتكم عالياً بالإصلاح والتغيير عسى أن تسمعوا بها كل من نسي نفسه وغلب مصلحته الشخصية ولنذكرهم بالعمل مجددا بهمتهم نفسها يوم علقوا لافتات الانتخابات.

اصمتوا نحن نتظاهر

وليد عباس

أصبح تقليدا في كل جمعة تخرج مجموعة كبيرة من الشباب إلى ساحة التحرير من اجل التظاهر وكل شخص يحمل في جعبته الكثير من المطالب وفي نفسه أمل أن يتحقق شيء منها وقد نرى الكثير منهم يحمل لافتة من خلالها يعبر عن حقه الشخصي كما هو موجود في الدستور بالمادة ٣٨ التي تضمن خروجه من دون تصريح حتى يستطيع أن يطالب بحقه ولا ينصدم بحظر يمنعه من الوصول الى مكان التجمع وهذا الحق مكفول بالدستور وهو أدنى حق يطالب به وفي هذا اليوم "أي جمعة التظاهر" قررت أن أكون داخل هذا الجمع لكي اعرف بما يفكرون وماذا يتمنون ولماذا هم يتجمعون بهذا الشكل؟.

كانت هناك تجمعات منتشرة هنا وهناك يحاول احدهم داخل حلقة ينادي ببعض الهتافات ويردد من حوله ببعض الكلمات.

تأكد لدي الوعي الشعبي الكامل وتحمل المسؤولية وبدأ الشعب الذي هو مصدر السلطات يأخذ دوره الطبيعي بالتغيير والخروج من الأزمة، فإرادة الشعب يجب ان تحترم ويجب على الساسة عدم الابتعاد عن هموم الناس فالجميع يتطلع إلى عمل متكافل من اجل اسقاط مشروع التقسيم وتنفيذ طلبات الشعب وخاصة إن هناك ارتفاعا في سقف المطالب.

وهنا سؤال يوجد بعد تحرك التظاهرات قلت ولو بشكل نسبي التفجيرات، وكذلك القتل والامور أصبحت أكثر هدوءا فما هو تحليل ذلك؟.

لقد بدأ الشباب ينتفض ضد الظلم والقهر والاضطهاد والفساد بصورة عفوية وغريزية لكي يتخلص من الآثار السلبية التي لحقت بهم.

وبما إننا نحتاج إلى الحرية وحقوق الإنسان فيجب فتح هذا الملف الحيوي والحساس فعندما ينادي الشعب بمثل هذه المطالب على الحكومة أن تنصت له وتحقق له ما يريد بعد أن تسمع له، ولكن في بداية التظاهرات كان هناك منع وعدم نقل وقائع ما جرى وكما اكد اكثر من صحفي أن هناك قوات اعتدت عليهم واعتقلت واحتجزت كاميرات التصوير، فهذا بالحقيقة هو سلب الحريات التي نادى بها العالم ولم يقبل بهذا التصرف فلا يمكن ان تقمع التظاهرات التي جاءت نتيجة الاوضاع المتدهورة والبعد الشاسع بين الحكومة والشعب مما أوضح الصورة بأن كثيرا من رجال الدولة يعيشون لانفسهم وهذا ينطبق عليه عندما يعيش لذاته فتبدو الحياة قصيرة وضئيلة ولكن عندما نعيش لغيرنا فسوف تصبح الحياة طويلة وعميقة اليوم كانت كلمة الشعب وغدا يجب ان نكون امام الملأ ولكي يعلم الجميع ويفكر بأن الباقي هو العراق وأهله أما الكراسي والمناصب والامتيازات فهي زائلة لا محالة، ولقد كانت عبرة للجميع في الدول العربية وكل الذي حصل هو بيد الشعب فعلى الجميع أن يسمعوا ويتحاور معه وينفذوا طلباته وخاصة عندما تكون مطالب حقيقية ذات نفع عام لكل الناس.

أنصتوا لشعوبكم يا حكام ولا تتركوا الفرصة تمضي.

الاحتجاج
الحريات اولا

العدد (2071)السنة الثامنة -الاربعاء (16) اذار 2011
http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحرّيات أولًا

لوحة للفنان فيصل لعيبي

ديمقراطية منع التجول

جاسم الحلفي

يتخبط المتنفذون في سعيهم لوقف حركة الاحتجاج ومحاصرتها بكل السبل. فبعد فشلهم في إيهام الناس أن هذه الحركة من تدبير البعثيين الصداميين و"القاعدة"، قيموا المظاهرات ايجابيا وأكدوا شرعية مطالبها. لكن خطابهم تبدّل الى النقيض بعد يوم واحد، وغلبت عليه سمة الانفعال والارتجال. فتارة يدعون انها -اي المظاهرات – عفوية ومحدودة العدد وغير مؤثرة، وتارة يتهمون قوى بأنها تقف وراءها. كأنهم يشعرون بالضيق ويستولي عليهم التشنج إزاء صوت الحق الغاضب على الفساد والمفسدين، وعلى المحاصصة وتركيز السلطة والمال بيد حفنة من المتنفذين.

وتجلت رهبتهم غير المعقولة تجاه ممارسة المواطنين حقهم الدستوري في التظاهر، في استحداث ومضاعفة التدابير الرامية الى تقييد التظاهر، عوضاً عن إصدار القانون المنظم والميسر لممارسته كما يقضي الدستور. حيث عمدوا الى فرض حظر التجوال، وتطويق ساحة التحرير بالحواجز والأسلاك الشائكة، ونشر قوات الجيش والشرطة بنطاق واسع ووضعها في حالة تأهب. حتى بدت ساحة التحرير مثل معسكر اعتقال، الدخول إليه والخروج منه محسوب بدقة صارمة، فيما فرض حظر قاس على المتجمهرين لغرض التظاهر ومنعوا حتى من إدخال قناني الماء والأقلام.

وقد تمادوا بالتصعيد ولم يتوانوا عن خرق الحقوق الأساسية للمواطن، التي تكفلها المواثيق الدولية والدستور، حيث قاموا بالاعتقال الكيفي وإساءة معاملة الناشطين، في إجراءات تعسفية تذكر بالحملات القمعية التي نفذتها أجهزة الاستبداد التابعة للنظام المقبور، الأجهزة التي لاحقها الخزي والعار.

اعرف ان الديمقراطية في العراق لا تزال تعيش مخاضات الولادة العسيرة، كما لا تخفى علي عيوب النظام السياسي الجديد، حيث الفساد والمفسدون والمحاصصة، ولا تغيب عني مقولة "لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين". لكني لم أكن أتصور ان الأمور يمكن ان تختلط على الحكومة الى درجة عدم التمييز بين مطامح الناس الراغبين في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمتطلعين الى التخلص من الفساد والمحاصصة، وبين "البعثيين" و"القاعدة"!.